



## تقرير عن نتائج أعمال الدورة (107)

### لمؤتمر العمل الدولي

### جنيف، مايو/ أيار - يونيو / حزيران 2018

#### • القسم الأول :

تقرير عن اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية في الدورة (107) لمؤتمر  
العمل الدولي لعام 2018

#### • القسم الثاني :

استنتاجات الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018



## المحتوى

4	تقديم
	القسم الأول
9	1- الاجتماع التنسيقى الأول للمجموعة العربية
10	1. 1- جدول أعمال الاجتماع التنسيقى الأول للمجموعة العربية
12	1. 2- سير أعمال الاجتماع التنسيقى الأول للمجموعة العربية
13	1. 3- تشكيل اللجان المنبثقة عن المجموعة العربية
14	1. 4- رئاسة الدورة 107 لمؤتمر العمل الدولي وبعض المناصب الأخرى
15	1. 5- اقتراحات وتوصيات الاجتماع التنسيقى للمجموعة العربية
17	1. 6- كلمة المجموعة العربية في المؤتمر
17	2- اجتماع لجنة الصياغة المنبثقة عن المجموعة العربية
17	3- اجتماع لجنة التنسيق المنبثقة عن المجموعة العربية
20	4- الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى
22	5- نشاط المدير العام لمنظمة العمل العربية على هامش أعمال المؤتمر
22	5. 1- اللقاء مع المدير العام لمنظمة العمل الدولية
23	5. 2- اللقاءات مع أطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية
	القسم الثاني
26	1- تنظيم وافتتاح أعمال المؤتمر
26	1. 1- الإجراءات التنظيمية
26	1. 1. 1- جدول أعمال المؤتمر
27	1. 1. 2- رئاسات اللجان الفنية وهيئات مكتبها
28	1. 1. 3- المشاركون في المؤتمر
29	1. 1. 4- المسائل التي تعهدت بها لجنة العضوية
30	1. 2- افتتاح أعمال المؤتمر
30	1. 2. 1- المسائل الإجرائية
30	1. 2. 2- تعليق العمل بعدة أحكام من نظام العمل لمؤتمر العمل الدولي وإجراءات أخرى
31	1. 2. 3- تقارير المدير العام لمنظمة العمل الدولية ومجلس الإدارة ( البند الأول )
31	1. 2. 3. 1- تقارير المدير العام لمنظمة العمل الدولية
31	1. 2. 3. 2- تقارير رئيس مجلس الإدارة حول أنشطة المجلس خلال السنة المنقضية
31	1. 2. 3. 3- مناقشة تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية



32	2- نتائج أعمال اللجان الفنية الدائمة واللجان الخاصة بهذه الدورة للمؤتمر
32	2. 1- اللجنة المالية ( البند الثاني )
34	2. 2- لجنة تطبيق المعايير ( البند الثالث )
38	2. 3- لجنة التعاون الإنمائي الفعّال ( البند الرابع )
41	2. 4- لجنة العنف والتحرش في عالم العمل ( البند الخامس )
43	2. 5- لجنة الحوار الاجتماعي والثلاثية ( البند السادس )
48	2. 6- المسائل الفنية التي تعهدت بها اللجنة التنظيمية
48	2. 6. 1- مقترحات بشأن إلغاء 6 اتفاقيات و 3 توصيات عمل دولية ( البند السابع )
49	2. 6. 2- مقترحات بشأن تعديلات لاتفاقية العمل البحري لعام 2006 ( البند الثامن )
49	2. 6. 3- نظام الاجتماعات الإقليمية ( تعديلات 2018 )
50	3- الأحداث والأنشطة التي تم تنظيمها على هامش المؤتمر
50	3. 1- زيارة 3 رؤساء دول
50	3. 2- الاحتفال بمرور 20 سنة على إعلان 1998 لمنظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل
50	3. 3- قمة عالم العمل
	المرفقات

## تقديم:

بناءً على قرارات الدورة 45 لمؤتمر العمل العربي (القاهرة، أبريل / نيسان 2018) بشأن مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة 107 لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، مايو / أيار - يونيو/ حزيران 2018) وبدعوة من منظمة العمل العربية، تم عقد اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية وفق الإجراءات اللوجستية والترتيبات التنفيذية التي أعدتها المنظمة في هذا الشأن تأكيداً على حرصها على تعزيز وتدعيم صيغ التنسيق والتعاون بين الوفود العربية وتفعيل دورها ومشاركتها في مؤتمر العمل الدولي في إطار مجموعة عربية قوية ذات رؤية ومواقف موحدة حول قضايا العمل والعمال التي تدخل ضمن اهتمامات وأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية في المرحلة القادمة ضماناً لحقوقها والدفاع عن مصالحها المشتركة في المحافل الدولية.

ويسعدني أن أضع تقريرنا حول نتائج أعمال الدورة 107 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018 أمام أطراف الإنتاج الثلاثة ومختلف الجهات والمتخصصين المعنيين بقضايا العمل والعمال والتشغيل والتنمية الشاملة المستدامة في البلدان العربية كمرجعية قد تساعد على وضع خطط وبرامج التنمية وفقاً لخصوصية البلدان العربية بشكل عام وظروف كل دولة بوجه خاص . ويتكون هذا التقرير من قسمين:

## القسم الأول:

يتضمن القسم الأول استعراض الموضوعات المطروحة للنقاش ضمن جدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية المعتمد من الدورة (45) لمؤتمر العمل العربي لعام 2018 وكذلك الموضوعات المطروحة على اللجان المنبثقة عن المجموعة العربية وما تم التوصل إليه من مقترحات وتوصيات تعبر عن الموقف المشترك للمجموعة العربية وخاصة ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي إلى الدورة الحالية لمؤتمر العمل الدولي بشأن أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة حيث صدرت الملاحظات بشأنه في صيغتها النهائية عن لجنة الصياغة المنبثقة عن المجموعات العربية وتم ترجمتها وتسليم نسخة منها باليد إلى السيد غاي رايدر المدير العام لمكتب العمل الدولي باللغتين العربية والإنجليزية مع تعميمها على المشاركين في المؤتمر . كما يتضمن هذا القسم استعراض نتائج اجتماع لجنة التنسيق المنبثقة عن المجموعة العربية وفعاليات الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى والمعرض المصاحب له.

## القسم الثاني:

يتضمن القسم الثاني من التقرير عرض موجز عن مناقشات أهم الموضوعات المطروحة ضمن جدول أعمال الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018 وأبرز الاستنتاجات والتوصيات الصادرة

عنها، نذكر منها تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي حول إحدى مبادرات المؤمية للمنظمة وهي مبادرة المرأة في العمل والتي تدخل في صلب أهداف التنمية المستدامة 2030. كما تمت متابعة لجنة تطبيق معايير العمل الدولية وبقية اللجان الفنية الأخرى.

ومن أبرز مميزات هذه الدورة لمؤتمر العمل الدولي ما يلي:

- حضور مكثف للوفود العربية في اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية ومشاركة ومناقشات مفيدة للموضوعات المطروحة مع حرص المجموعة على تغذية روح التعاون بين أعضائها وفي أجواء من التفاؤل بتقوية المجموعة والتماسك العربي.
- حضور ومشاركة مكثفة من الوفود العربية في مختلف اللجان المنبثقة عن المؤتمر في إطار رؤية عربية مشتركة وتعامل إيجابي مع الموضوعات المطروحة للنقاش في ضوء أوضاع البلدان العربية .
- نجاح متميز للملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى والمعرض المصاحب له.
- اجتماع المدير العام لمنظمة العمل العربية بنظيره المدير العام لمنظمة العمل الدولية وبحث أوجه التعاون بين المنظمتين.
- تشرف المؤتمر بزيارات خاصة من رؤساء دول كولومبيا وإيرلندا وإفريقيا الوسطى.
- ناقشت قمة عالم العمل موضوع التشغيل والعمل اللائق في خدمة السلم وتعزيز القدرة على الصمود.

**فايز علي المطيري**

**المدير العام**







# القسم الأول

تقرير عن اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية  
في الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018



تم عقد عدة اجتماعات وأنشطة للمجموعة العربية المشاركة في أعمال الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018 وذلك وفق البرنامج الزمني التالي:

### 1- الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية:

- يوم الأحد 27 مايو / أيار 2018 بقاعة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي - مقر مكتب العمل الدولي بجنيف وذلك من الساعة 19.00 إلى الساعة 20.30 مساءً.

### 2- اجتماع لجنة الصياغة :

- يوم الثلاثاء 28 مايو / أيار 2018 في مكتب البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف وذلك عند الساعة الحادية عشر صباحاً.

### 3- اجتماع لجنة التنسيق :

- يوم الجمعة 1 يونيو / حزيران 2018 - القاعة (11) بقصر الأمم وذلك ما بين الساعة 11.00 صباحاً و 12.30 ظهراً.

### 4- الملتقي الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى:

- يوم الخميس الموافق لـ 31 مايو / أيار 2018 بالقاعة رقم (17) في قصر الأمم عند الساعة السابعة مساءً مع تنظيم معرض للمخطوطات العربية والصور التاريخية الفلسطينية.





(1)

## الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية



## 1. الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية

نظّمت منظمة العمل العربية الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية المشاركة في الدورة الحالية لمؤتمر العمل الدولي برئاسة الدكتور المهدي الأمين وزير العمل والتأهيل بدولة ليبيا بصفته رئيس آخر دورة لمؤتمر العمل العربي وذلك يوم الأحد الموافق 27 مايو/ أيار 2018 بمقر منظمة العمل الدولية بجنيف بهدف التنسيق والتعاون وإيجاد رؤية عربية موحدة بشأن الموضوعات المطروحة على جدول أعمال المؤتمر وفق تطلعات واحتياجات المنطقة العربية.

شارك في أعمال هذا الاجتماع نحو 150 مشاركاً من رؤساء وأعضاء الوفود العربية من بينهم عدد من وزراء العمل والشؤون الاجتماعية وكذلك عدد من السفراء العرب بجنيف بالإضافة إلى مديرة المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية ببيروت ووفد منظمة العمل العربية برئاسة المدير العام سعادة السيد / فايز علي المطيري، حيث تولت المنظمة مهام الأمانة الفنية لاجتماعات وأنشطة المجموعة العربية.

وتم تزويد المشاركين في الاجتماع بالوثائق التالية:

- وثيقة الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية وتتكون من جزئين : الجزء الأول يتناول اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية والموضوعات التي تدخل ضمن اهتماماتها، والجزء الثاني يتضمن معلومات أساسية عن سير أعمال الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018 وملخص للتقارير المطروحة للنقاش ضمن جدول أعمال المؤتمر.
- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي بشأن المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في الجولان السوري وفي جنوب لبنان (باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية).
- مشروع ملاحظات المجموعة العربية حول تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي المقدم للمؤتمر بشأن أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة.
- دليل إرشادي عن الدورة 107 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018.

## 1. 1- جدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية

وفقا لقرار الدورة (45) لمؤتمر العمل العربي لعام 2018 بشأن مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018 يتضمن جدول أعمال هذا الاجتماع عرض ومناقشة الموضوعات التالية:

### **البند الأول: المسائل الإجرائية**

1- رئاسة المجموعة العربية وتشكيل لجنة التنسيق ولجنة الصياغة.

2- كلمة المجموعة العربية في المؤتمر.

**البند الثاني: رئاسة الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018 والمناصب الأخرى المنبثقة عن المؤتمر.**

**البند الثالث: التوسع في استخدام اللغة العربية في منظمة العمل الدولية.**

**البند الرابع: متابعة تنفيذ قراري مؤتمر العمل الدولي لعامي 1974 و 1980:**

- بشأن إدانة السلطات الإسرائيلية لممارستها التعسفية والعنصرية وانتهاكها الحريات والحقوق النقابية، وكذلك أثار الاستيطان الاسرائيلي على أوضاع أصحاب العمل والعمّال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.
- عقد ملتقى دولي للتضامن مع عمّال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على هامش أعمال الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018.

**البند الخامس: التعاون الإنمائي مع منظمة العمل الدولية.**

**أولا: التعاون لصالح البلدان العربية.**

**ثانيا: التعاون لصالح فلسطين والأراضي العربية المحتلة**

أ- البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي لصالح الأراضي العربية المحتلة.

ب- الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية.

**البند السادس: تحركات المجموعة العربية بشأن دعم المطالب الفلسطينية.**

**البند السابع: الموقف من التصديقات على تعديل 1986 لدستور منظمة العمل الدولية**

بشأن توسيع التمثيل الإفريقي بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي.

**البند الثامن: لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية بمنظمة العمل الدولية.**



## 1. 2- سير أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية

بدأ الاجتماع التنسيقي الأول على الساعة 19.00 من مساء الأحد 31 مايو/ أيار 2018 بترحيب من سعادة السيد / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية للسادة الوزراء والوفود الثلاثية المرافقة لهم كما هنا السيد / سمير مراد وزير العمل من المملكة الأردنية الهاشمية لاختياره رئيساً للمؤتمر ممثلاً للحكومات. وكذلك السيد / خليفة مطر الكعبي لاختياره نائباً لرئيس المؤتمر ممثلاً لأصحاب الأعمال . وعبر عن تقديره للمشاركين من أطراف الانتاج الثلاث في البلدان العربية على اهتمامهم ودعمهم لأنشطة المجموعة العربية التي تنفذها منظمة العمل العربية بصفة دورية على هامش أعمال مؤتمر العمل الدولي المنعقد سنوياً، ويبرز ذلك بالخصوص من خلال الحضور المكثف للوفود العربية. وبيّن المدير العام لمنظمة العمل العربية أهمية هذا الاجتماع الأول الذي يهدف إلى تعزيز التشاور والتعاون بين الوفود العربية وتفعيل دورها في اجتماعات اللجان الفنية المنبثقة عن مؤتمر العمل الدولي في إطار رؤية مشتركة ومواقف عربية موحدة بما يخدم المصالح والحاجيات التنموية للبلدان العربية.

ثم دعى سعادته معالي الدكتور المهدي الأمين وزير العمل والتأهيل بدولة ليبيا لاستلام رئاسة المجموعة العربية ورئاسة أعمال هذا الاجتماع التنسيقي وذلك بصفته رئيس آخر دورة لمؤتمر العمل العربي (الدورة 45، أبريل 2018). وقد ألقى كلمة بالمناسبة، أشاد فيها بالجهود القيّمة التي ما انفك يبذلها سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية لتعزيز ودعم أسس التكامل والتعاون العربي للدفاع عن مصالح الدول العربية في المحافل الدولية بما يساعدها على مواجهة التحديات التنموية في أحسن الظروف.

واستعرض بعد ذلك سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية الموضوعات المطروحة للنقاش مع التركيز على أهمها وفي مقدمتها الترتيبات الخاصة بتنظيم الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وتوفير مقومات نجاحه وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

وأخذ الكلمة معالي السيد/ مراد زمالي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجزائر مشيراً بالخصوص إلى ممارسات لجنة تطبيق المعايير التي تتسم في السنوات الأخيرة بعدم الموضوعية والشفافية خاصة في تحديد قائمة الحالات الفردية داعياً إليها إلى مراجعة منهج عملها. (مرفق كلمة الوزير الجزائري)



### 1. 3- تشكيل اللجان المنبثقة عن المجموعة العربية

كما جرت العادة، تمّ تشكيل اللجان المنبثقة عن المجموعة العربية من السادة رؤساء وأعضاء الوفود العربية المشاركة وذلك على النحو التالي:

#### \* لجنة التنسيق العربية

هذه اللجنة مكلفة بمتابعة سير أعمال المؤتمر وتنسيق المواقف العربية إزاء مختلف المواضيع المطروحة باللجان الفنية المنبثقة عن المؤتمر. وتتكون عادة هذه اللجنة من 3 أعضاء عن كل فريق (حكومات، أصحاب عمل، عمّال) وتبقى مفتوحة لمن يرغب المشاركة في أعمالها. وكانت تركيبتها كالآتي:

\* **حكومات:** - السيد / علي الحلو (العراق)

- السيد / علي فياض (لبنان)

- السيدة / سامية البكوش (تونس)

**أصحاب العمل:** - السيد / علي صبيح (العراق)

- السيد / محمد النعيمي (الإمارات)

- السيد / خليل شري (لبنان)

- السيد / هيثم اسماعيل قاضي (السعودية)

**العمّال:** - السيد / هشام عودة (العراق)

- السيد / علي ياسين (لبنان)

- السيد / حسان عبد الله (المغرب)

- السيد / محمد الحزينة ( الكويت)

#### \* لجنة الصياغة

هذه اللجنة مكلفة عادة بدراسة ملحق المدير العام لمكتب العمل الدولي حول أوضاع العمّال في الأراضي العربية المحتلة ووضع الصيغة النهائية لملاحظات المجموعة العربية حول هذا الملحق والتي



يسلمها عادة المدير العام لمنظمة العمل العربية إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي باللغتين العربية والانجليزية.

تتكوّن هذه اللجنة عادة من 8 أعضاء (4 عن الحكومات، 2 عن أصحاب عمل، 2 عن العمّال) وكانت تركيبتها على النحو التالي:

**حكومات:** الكويت، العراق، فلسطين، الجزائر.

**أصحاب العمل:** موريتانيا، الكويت، الجزائر.

**العمّال:** العراق، تونس.

(مرفق ملاحظات المجموعة العربية بالتقرير).

#### 1. 4- رئاسة الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي وبعض المناصب الأخرى



وفقا لنظام التداول بين الأقاليم كانت رئاسة الدورة (107) للمؤتمر من نصيب آسيا. وجاءت تشكيلة مكتب هيئة المؤتمر على النحو التالي:

**- رئيس المؤتمر:**

- معالي السيد / سمير مراد (الأردن) من 48 مايو / أيار إلى 4 يونيو/حزيران 2018

- سعادة السفيرة سجا مجالي (الأردن) من 6 إلى 8 يونيو / حزيران 2018

- نائب رئيس المؤتمر عن الحكومات: السيد / جان جاك إلميجار (سويسرا)

- نائب رئيس المؤتمر عن أصحاب العمل: السيد / خليفة مطر (الإمارات)

- نائب رئيس المؤتمر عن العمّال: السيدة / أكيكو غونو (اليابان).



وفي هذا الإطار، نسجل بكل فخر واعتزاز كعرب انتخاب الأردن لمنصب رئيس المؤتمر، علما وأنّ الأردن كانت قد انتخبت في الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي 2017 نائبا للرئيس عن الحكومات وكذلك انتخاب الإمارات لمنصب نائبا للرئيس عن أصحاب العمل.

أمّا بالنسبة للفرق، فقد تشكّلت هيئات مكاتبها كالاتي:

**فريق الحكومات:**

**الرئيس:** السيدة / جياه بايك (الجمهورية الكورية)

**نائب الرئيس:** السيد / فاكيف صاديكوف (أذربيجان)



## فريق أصحاب العمل:

نائب الرئيس: السيد متونزي مدوبا (جنوب إفريقيا)

نواب الرئيس:- السيدة/ غبريالا ريغ هارزوغ (أمريكا)

- السيد/ محفوظ مقاتلي (الجزائر)

- السيد/ هيرويوكي ماتسوي (اليابان)

- السيد/ ألبرتو إيكافاريا سلداريغا (كولومبيا)

- السيدة/ رناتا هورنونغ دراوس (ألمانيا)

سكرتارية: السيد/ روبرتو سواراز (المنظمة الدولية لأصحاب العمل)

## فريق العمال:

الرئيس: السيدة/ كاتلين باسكير (هولندا)

نواب الرئيس:- السيد/ أيوبا وابا (نيجيريا)

- السيد/ ميخائيل شماخوف (روسيا)

- السيد/ زاهور أوان (باكستان)

- السيدة/ توني مور (البربادوس)

سكرتارية: السيدة/ راکال غونزاليز (الكنفدرالية النقابية الدولية)

## 1. 5- اقتراحات وتوصيات الاجتماع التنسيق للمجموعة العربية

شهد الاجتماع التنسيق للمجموعة العربية سلسلة من المداخلات تضمنت العديد من التوضيحات والإضافات والمقترحات المفيدة وذلك في إطار جو من التفاهم والعمل المشترك وروح الوحدة والتضامن العربي، وبمناقشة مستفيضة للموضوعات المطروحة على جدول أعمال الاجتماع، وتمّ التوصل إلى الاقتراحات والتوصيات التالية:

1) تثمين جهود منظمة العمل العربية في اعداد الوثائق الخاصة باجتماعات وأنشطة المجموعة العربية وما تمّ اتخاذه من ترتيبات وإجراءات فنية ولوجستية لتسهيل وتفعيل مشاركة الوفود العربية في اجتماعات مؤتمر العمل الدولي والدفاع عن المطالب والمصالح العربية.

والشكر أيضا على الترتيبات والإجراءات التنظيمية واللوجستية التي اتخذتها المنظمة بالتنسيق



مع الجانب الفلسطيني لعقد الملتقى الدولي للتضامن مع عمّال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وإقامة معرض للمخطوطات والصور التاريخية لفلسطين مع توفير جميع مقوّمات إنجاح هذا الملتقى وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

(2) التأكيد على أهمية تظافر جهود الوفود العربية الثلاثية التكوين والبعثات الدائمة للبلدان العربية بجنيف لإنجاح الملتقى التضامني مع فلسطين وتأمين الحضور المكثّف من مختلف القارات في العالم، وعلى أهمية تأمين تغطية إعلامية مسموعة ومرئية ومكتوبة للملتقى التضامني على أوسع نطاق ممكن.

(3) التأكيد على أهمية وضرورة تكثيف الجهود على المستويين العربي والدولي لدعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية وتقديم جميع أشكال الدعم للقضية الفلسطينية قضية العرب الأولى مع التأكيد على ضرورة تنظيم مؤتمر دولي للمانحين بالتعاون المشترك بين منظمتي العمل العربية والدولية.

(4) حثّ منظمة العمل الدولية واجهزتها الدستورية على الأخذ بعين الاعتبار قرار الدورة 44 لمؤتمر العمل العربي لعام 2017 المتعلق بفلسطين وبوجه خاص ما يتعلق بمستحققات العمّال الفلسطينيين لدى السلطات الإسرائيلية منذ عام 1970 وكذلك مؤتمر المانحين.

(5) التأكيد على أهمية وضرورة تقوية وتعزيز التعاون والتضامن بين وفود البلدان العربية وتقديم مختلف أشكال الدعم والمساعدة لأية دولة عربية وخاصة ما يتعلق بالرد على لجنة تطبيق المعايير ودعوة هذه الأخيرة للتخلي بالموضوعية والشفافية خاصة في ما يتعلق بتحديد قائمة الحالات الفردية وكيفية الإدراج والسحب من هذه القائمة.

(6) التأكيد على أهمية وضرورة مشاركة الوفود العربية بشكل مكثّف وفعلّال في مختلف اللجان المنبثقة عن المؤتمر وفي إطار تكتل ورؤية عربية توافقية للدفاع عن مصالحها.

(7) توجيه الشكر والتقدير إلى منظمة العمل الدولية لاستجابتها لبعض المطالب العربية في مجالات التوسع في استخدام اللغة العربية مع ضرورة الاستمرار في المطالبة بمزيد من التوسع مع التركيز على ضرورة تحسين ترجمة الوثائق إلى اللغة العربية من خلال مترجمين أكثر كفاءة وكذلك توفير الترجمة في اجتماعات المجموعات الإقليمية.

(8) تجديد الدعوة إلى الدول العربية التي لم تصادق بعد على تعديل 1986 لدستور منظمة العمل الدولية بشأن توسع التمثيل الإفريقي والعربي في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي للإسراع في اتخاذ الإجراءات المناسبة للتصديق عليه مع استمرار عملية المتابعة.

## 1. 6- كلمة المجموعة العربية في المؤتمر



بتكليف من المجموعة العربية، ألقى الدكتور المهدي الأمين، وزير العمل والتأهيل كلمة المجموعة العربية بصفته رئيسا لها في الجلسة العامة وذلك يوم الخميس 31 مايو/ أيار 2018. وتناول في كلمته الموقف العربي من مختلف المواضيع المدرجة بجدول أعمال المؤتمر. (مرفق كلمة رئيس المجموعة العربية)

## 2 - اجتماع لجنة الصياغة المنبثقة عن المجموعة

تم عقد اجتماع لجنة الصياغة المنبثقة عن الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية، يوم الثلاثاء الموافق لـ 28 مايو/ أيار 2018 بمقر البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف، وحضر جميع أعضائها.

وبدراسة ومناقشة التقرير التحليلي الذي أعدته منظمة العمل العربية حول تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي المقدم للدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018 بشأن أوضاع العمّال في الأراضي العربية المحتلة، توصّلت اللجنة إلى وضع الصيغة النهائية لملاحظات المجموعة العربية على هذا التقرير.

وتمّ تسليم الملاحظات باللغتين العربية والإنجليزية باليد إلى السيد المدير العام لمكتب العمل الدولي خلال اجتماعه بسعادة السيد فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية بتاريخ 31 مايو/ أيار 2018 مع حثّ المدير العام لمنظمة العمل الدولية للأخذ بعين الاعتبار بهذه الملاحظات. هذا، وتمّ تزويد المشاركين في الملتقى الدولي للتضامن مع عمّال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى بنسخة من الملاحظات باللغتين العربية والإنجليزية. (مرفق الصيغة النهائية لملاحظات المجموعة العربية).

## 3- اجتماع لجنة التنسيق المنبثقة عن المجموعة العربية

عقدت لجنة التنسيق العربية اجتماعها يوم الجمعة الموافق لـ 1 يونيو/ حزيران 2018 في قصر الأمم بجنيف برئاسة سعادة السيد فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية وحضر نحو 21 مشاركا بالإضافة إلى ممثلي منظمة العمل العربية.



افتتح سعادة السيد/ فايز علي المطيري الاجتماع بكلمة رحّب فيها بالسيدات والسادة الحضور مؤكداً على أنّ الأهداف المرجوة من عقد هذا الاجتماع الهام تتمثل في متابعة سير أعمال اللجان الفنية المنبثقة عن المؤتمر والتعرف على توجهات كل لجنة وتحليل مناقشات الموضوعات المعروضة عليها وإتاحة الفرصة أمام الوفود العربية لتبادل وجهات النظر وتقريب مواقف الأطراف الثلاثة بشأن هذه الموضوعات بما يساعد على تفعيل دور ومشاركة الوفود العربية في مختلف لجان المؤتمر في شكل تكتل عربي يركز على المصالح المشتركة للمنطقة العربية.

ثم قدّم منسقو اللجان الفنية للمؤتمر عرض موجز عن المناقشات التي جرت داخل كل لجنة وذلك على النحو التالي:

- لجنة تطبيق المعايير: المنسق السيد/ أحمد نظمي (حكومات مصر)
- لجنة الحوار الاجتماعي الثلاثية: المنسق السيد/ علي الحلو (حكومات العراق)
- لجنة العنف والتحرش في عالم العمل: المنسق السيدة/ ريم فيصل (حكومات مصر)
- لجنة التعاون الإنمائي الفعّال: المنسق السيد/ مشرق عبد الخالق (حكومات العراق).

أثار أعضاء اللجنة بالخصوص مسألتين هامتين: تتعلق الأولى بلجنة تطبيق المعايير حيث أكّد عدد منهم أنّ عمل هذه اللجنة يتسم بالانحياز وعدم الموضوعية خاصة في ما يتعلق بتحديد قائمة الحالات الفردية وكيفية الإدراج والسحب من هذه القائمة، كما أشاروا إلى استهداف اللجنة لدول دون أخرى بناء على اعتبارات غير موضوعية لا علاقة لها بمبادئ وأهداف المنظمة.

وفي هذا المجال، أوضح معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية أنّه بناءً على القرار الصادر في الدورة 45 لمؤتمر العمل العربي لعام 2018 وعلى ما أقرّته المجموعة العربية في اجتماعها على هامش أعمال الدورة 107 لمؤتمر العمل الدولي طالب في كلمته التي ألقاها في الجلسة العامة للمؤتمر بإعادة النظر في منهجية وآلية عمل لجنة المعايير بما من شأنه النأي بها عن أيّ انحياز أو انتقائية في تحديد الحالات الفردية، مؤكّداً على أهمية التزام اللجنة بالشفافية والحياد في تعاملها مع الدول العربية حفاظاً على مصداقيتها.

أمّا المسألة الثانية التي تمّت إثارتها، فتتعلق بالنقطة 10 (الفقرة ي) من الاستنتاجات المقترحة من مكتب العمل الدولي الواردة بالتقرير الرابع (2) والخاص بموضوع العنف والتحرش ضد النساء والرجال في عالم العمل والتي تقرّ حق كل العمّال في المساواة وعدم التمييز بما في ذلك مجموعة أو مجموعات من العمّال الذين يمكن أن يشملهم العنف والتحرش، ومن هذه المجموعات، تمّ التنصيص صراحة على العمّال المثليين.

وحول هذه المسألة، أكد أعضاء اللجنة أنّ الدول العربية والمسلمة ستعارض عند مناقشة هذه النقطة إدراج مثل هذه الأحكام بالأداة أو الأدوات القانونية المقترح اعتمادها نظراً لتعارضها مع الدين والقيم الإسلامية وأنه سيتمّ العمل على عدم سحب هذه الحماية على العمّال المثليين وذلك بحشد تأييد أكبر عدد من الوفود المشاركة.

وبمناقشة مختلف الموضوعات المطروحة على جدول أعمال التنسيق العربية، توصلت اللجنة إلى الاقتراحات والتوجهات التالية:

- توجيه الشكر والتقدير إلى منظمة العمل العربية على جهودها الهادفة إلى تعزيز التنسيق فيما بين الوفود العربية المشاركة في مؤتمر العمل الدولي من أجل تقوية وتوحيد المواقف العربية والدفاع عن مصالحها وخصوصياتها.
- عبّر المشاركون عن ارتياحهم للمشاركة المكثّفة والتواجد المتواصل للوفود العربية في لجان المؤتمر والتعامل الإيجابي مع الموضوعات المطروحة للنقاش في إطار متوازن ومتكامل يسمح بدعم المواقف العربية في ضوء ظروف وخصوصيات البلدان العربية.
- التأكيد على أهمية تبني الوفود العربية الرؤية التوافقية المشتركة حول مختلف الموضوعات وتكثيف المداخلات وتقديم التوضيحات المطلوبة في إطار موقف عربي موحد سواء ضمن اللجان أو الفرق أو المجموعات الإقليمية التي تشارك فيها.
- التأكيد على أهمية ضرورة التشاور بين أطراف الإنتاج الثلاثة وتفهم الحالات الخاصة بالدول العربية المعروضة على لجنة المعايير من أجل مزيد من التضامن للدفاع عن المصالح العربية، وكذلك ضرورة تبني الوفود العربية مواقف موحّدة وحشد التأييد لها حتى لا يتمّ اعتماد معايير لا تأخذ بالاعتبار خصوصيات الدول العربية.



#### 4- الملتقى الدولي للتضامن مع عمّال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة

في إطار تنفيذ قرار مؤتمر العمل العربي في الدورة 45 لعام 2018 بخصوص فلسطين وبدعوة من منظمة العمل العربية، تمّ تنظيم الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة في مساء الخميس الموافق لـ 31 مايو/أيار 2018 بقصر الأمم بجنيف على هامش أعمال الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي.

وقد تميّز الملتقى بحضور مكثّف ومتميّز من معالي الوزراء وسعادة السفراء وأعضاء الوفود ممثلي أطراف الانتاج الثلاثة على المستويين العربي والدولي إضافة إلى عدد من ممثلي الهيئات والمنظمات الإقليمية والعربية والدولية المشاركين في مؤتمر العمل الدولي لعام 2018.

وافتح سعادة السيد/ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية أعمال هذا الملتقى التضامني بكلمة رحّب فيها بالمشاركين من أحرار العالم ومناهضي العنصرية والاحتلال ومحبي السلام وداعمي حقوق الإنسان مؤكداً على أنّ في حضورهم المكثّف للتضامن مع عمّال وشعب فلسطين هو وقوف مع العدالة والشرعية الدولية. وبعد التعرض إلى تدهور الأوضاع والظروف اللاإنسانية والممارسات التمييزية والتعسفية التي يعيشها عمّال وشعب فلسطين أكّد أنّ نقل السفارة الأمريكية بالتزامن مع الذكرى الـ 70 لنكبة فلسطين وعزم عدد من الدول الأجنبية على القيام بهذا الفعل المشين يعدّ استهانة وتحدياً لمشاعر العرب مسلمين ومسيحيين ولأحرار العالم ومناهضي العنصرية وإمعانا في العبث بتاريخ القدس وتهويدها، وجدّد في الأخير دعوته لمنظمة العمل الدولية لتكثيف جهودها في دعم عمّال فلسطين من خلال عقد مؤتمر للمانحين لدعم الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية لتوفير التمويل اللازم والنهوض بالواقع التنموي المتأزم .

(مرفق كلمة سعادة السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية في الملتقى)





وقد تحدث في الملتقى كل من:

- سعادة السيد/ فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية
  - الدكتور المهدي الأمين - وزير العمل والتأهيل بدولة ليبيا - رئيس المجموعة العربية. (مرفق الكلمة)
  - السيد/ غاي رايدر - المدير العام لمنظمة العمل الدولية
  - السيد/ مأمون أبو شهلا - وزير العمل بدولة فلسطين
  - السيد/ سمير مراد - وزير العمل بالمملكة الأردنية الهاشمية، رئيس المؤتمر.
  - السيد/ بيدرو لوي كيستا - سفير كوبا لدى الأمم المتحدة بجنيف ، نيابة عن مجموعة الحكومات
  - السيدة/ كاتلين باسكيير - رئيسة فريق العمال
  - السيد/ ماتونزي مدوبا - رئيس فريق أصحاب الأعمال.
- ولقد ركّز المتحدثون في كلماتهم بالخصوص على ما يلي:

- تأييد ومناصرة القضية الفلسطينية والمطالبة بالتوصل إلى حل سلمي يضع حدًا لمعاناة العمال والشعب الفلسطيني.
- إدانة إسرائيل لعدم احترامها للمواثيق والمعاهدات الدولية لا سيما قرارات مجلس الأمن.
- الإشارة إلى أن الشرعية الدولية والقرارات الأممية تؤكد أن وضع القدس استثنائي لا يمكن أخذ قرار حوله من جانب أحادي.
- مناشدة منظمة العمل الدولية لإجبار إسرائيل على احترام كرامة العامل الفلسطيني من خلال وقف ظاهرة سماسرة تصاريح العمل الإسرائيليين وتطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية في أماكن العمل التي يعمل فيها الفلسطينيون ومنحهم الأجور المساوية لزملائهم الأجانب أو الإسرائيليين وفقا لقانون العمل الإسرائيلي.
- التأكيد على ما جاء بتقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية إثر زيارته للأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل بأن الاحتلال هو السبب الرئيسي لسوء الوضع الاقتصادي والعمالي.
- دعوة منظمة العمل الدولية لتكثيف جهودها لدعم عمال فلسطين من خلال عقد مؤتمر المانحين لدعم الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية وذلك لتوفير التمويل اللازم للصندوق.
- العمل على تحويل مستحقات العمال الفلسطينيين من إسرائيل إلى الصندوق الوظيفي الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية، والتي تراكمت منذ عشرات السنين.
- مطالبة المجتمع الدولي بصفة عامة ومنظمة العمل الدولية بصفة خاصة، بتقديم المزيد من الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني ومساعدته في إنهاء الاحتلال واستعادة أرضه المغتصبة وإيقاف الجرائم والانتهاكات التي ترتكب في حقه واستعادة كافة حقوقه وفق قرارات

## الشرعية الدولية.

- التأكيد على أنّ الحل الوحيد للمعضلة هو حل الدولتين بناءً على حدود 1967 واعتماداً على قرارات مجلس الأمن رقمي 242 و 338.
  - مطالبة المدير العام لمنظمة العمل الدولية ببذل المزيد من الجهود للعمل على تنفيذ المقترحات والتوصيات التي وردت في تقريره وتقديم الدعم والمساعدة للنهوض بالواقع العمالي بشكل خاص وبمختلف أطراف العملية الإنتاجية هناك.
- هذا، وتمّ، على هامش الملتقى، تنظيم معرض للصور تضمن أبرز ما يتعرّض له عمّال وشعب فلسطين من معاناة وسوء معاملة نتيجة الممارسات التمييزية والقمعية والتعسفية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، كما اشتمل المعرض على صور تاريخية ونماذج للتراث الفلسطيني.

### 5. نشاط سعادة السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية على هامش أعمال الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018

على هامش أعمال الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي 2018، أجرى سعادة السيد فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية العديد من اللقاءات التنسيقية والتشاورية حول اهتمامات ومشاكل وانتظارات الدول العربية من هذا المؤتمر مع السادة الوزراء ورؤساء وأعضاء الوفود ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية ومع عدد من كبار المسؤولين في المنظمات الإقليمية والدولية وبوجه خاص منظمة العمل الدولية بهدف تعزيز وتدعيم التعاون البناء القائم بين المنظميتين.

#### 5. 1- اللقاء مع السيد المدير العام لمنظمة العمل الدولية



التقى سعادة السيد فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية مع السيد غاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية وذلك يوم الخميس الموافق 31 مايو/ايار 2018 للتباحث حول سبل تعزيز التعاون بين المنظميتين بما يخدم مصالح البلدان العربية.

وخلال هذا اللقاء، عبّر سعادة السيد فايز علي المطيري عن شكره وتقديره للسيد غاي رايدر على حسن اختيار موضوع تقريره المعروض على الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018 والذي يتناول قضايا المرأة في العمل وهي من الموضوعات التي تحظى باهتمام مميّز من



منظمة العمل العربية في إطار توجهاتها في المرحلة القادمة ضمن خطط وبرامج التنمية المستدامة 2030 في البلدان العربية بما يتطلب تدعيم التنسيق والتعاون بين المنظمين لتحقيق أهدافهما المشتركة في هذا الشأن. ثم تعرّض سيادته إلى ملحق تقرير السيد غاي رايدر حول أوضاع العمّال في الأراضي العربية المحتلة مؤكّداً على أنّه بالرغم من المجهود الذي بذل في إعداد هذا التقرير تبقى النتائج المحققة محدودة جداً وعلى منظمة العمل الدولية بذل مزيد من الجهود لتقديم حلول عملية تساعد على تحقيق إنجازات ملموسة في المنطقة من حيث حماية العمّال الفلسطينيين وضرورة إرسال بعثة متخصصة لمساعدتهم على استرجاع حقوقهم المحجوزة لدى السلطات الإسرائيلية وجدد الدعوة لضرورة تنظيم مؤتمر دولي للمانحين بالتعاون المشترك بين منظمي العمل العربية والدولية بما من شأنه توفير التمويل اللازم لإنعاش الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية لتمكينه من توفير فرص العمل اللائق للفلسطينيين والتصدي للتدهور المتواصل للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

كما تعرّض سيادته إلى التغيّرات في المنطقة العربية وحالات عدم الاستقرار والهجرة واللجوء والنزوح وهي اضطرابات أصبحت لها تأثيرات سلبية على الأمن والاستقرار في مختلف المناطق في العالم إضافة إلى تأثيراتها على أسواق العمل في البلدان العربية ممّا يستوجب أيضاً تدخلات جدية من منظمة العمل الدولية لمعالجة هذه الأوضاع والمساهمة في توفير مقوّمات التنمية في الوطن العربي بالتعاون المشترك مع منظمة العمل العربية.

وفي ختام اللقاء، قدّم سعادة السيد فايز علي المطيري إلى السيد غاي رايدر دعوة للمشاركة في الملتقى الدولي للتضامن مع عمّال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى مع نسخة باللغتين العربية والإنجليزية من ملاحظات المجموعة العربية حول تقريره بشأن أوضاع العمّال في الأراضي العربية المحتلة.

## 2.5 – اللقاءات مع أطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية



حرص سعادة السيد/ فايز علي المطيري على مقابلة العديد من وزراء العمل العرب وممثلي منظمات أصحاب الأعمال والمنظمات والاتحادات العمالية لتبادل الآراء معهم حول المسائل التي تحظى باهتماماتهم بما يخدم مصالح البلدان العربية بأطرافها الثلاث. كما كان لسعادة السيد/ المدير العام لقاء برئيس المؤتمر السيد/ سمير مراد وزير العمل بالمملكة الأردنية الهاشمية تبادل من خلاله الرأي حول أنشطة المجموعة العربية. وقدّم له دعوة للمشاركة في الملتقى الدولي للتضامن مع عمّال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.





# القسم الثاني

استنتاجات الدورة (107)

لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018



107th Session of the  
International Labour Conference  
*Building a future with decent work*

## 1- تنظيم وافتتاح أعمال المؤتمر

### 1.1- الإجراءات التنظيمية

عقدت منظمة العمل الدولية اجتماعات الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018 في قصر الأمم وفي مقر مكتب العمل الدولي بجنيف لمدة أسبوعين وذلك خلال الفترة من 28 مايو / أيار إلى 8 يونيو / حزيران 2018.

وقد سبق ذلك عقد اجتماعات الفرق الثلاثة والمجموعات الإقليمية وعقدت المجموعة العربية اجتماعها التنسيقي الأول يوم الأحد الموافق لـ 27 مايو / أيار 2018 وقد أتاحت هذه الاجتماعات الفرصة أمام الفرق والمجموعات الإقليمية للتشاور والتنسيق بشأن هيئات مكاتبها ومكتب رئاسة دورة المؤتمر ومختلف اللجان النظامية والفنية المنبثقة عن المؤتمر وكذلك التشاور بشأن الموضوعات المطروحة سواء على جدول أعمال هذه الدورة أو الموضوعات التي تدخل ضمن اهتمامات وأولويات المجموعات الإقليمية.

### 1.1.1- جدول أعمال المؤتمر

تم تحديد جدول أعمال الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018 بقرارات من مجلس إدارة مكتب العمل الدولي وذلك على النحو التالي :

#### \* البنود الدائمة :

- أ- تقارير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام مع ملحق لتقرير المدير العام حول أوضاع العمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة.
- ب- مشروع البرنامج والموازنة ومسائل مالية أخرى.
- ج- معلومات وتقارير عن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات.

#### \* بنود فنية خاصة بهذه الدورة للمؤتمر :

- أ- التعاون الإنمائي الفعال لمنظمة العمل الدولية لدعم أهداف التنمية المستدامة (مناقشة عامة).
- ب- القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل (نشاط معياري).
- ج- مناقشة متكررة بشأن الحوار الاجتماعي في إطار متابعة إعلان منظمة العمل الدولية 2008 بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة.



- د- مقترحات بشأن إلغاء الاتفاقيات ذات الأرقام (21 - 50 - 64 - 65 - 86 - 104) وسحب التوصيات ذات الأرقام (7 - 61 - 62)
- ه- مقترحات بشأن تعديلات لمدونة اتفاقية العمل البحري لعام 2006.

## 1.1.2- رئاسات اللجان الفنية وهيئات مكاتبها

بعد إجراء المفاوضات بين الدول وكذلك بين المجموعات المختلفة تم الاتفاق على الآتي:

### \* اللجنة التنظيمية:

**الرئيس:** السيد /خوان مارتينيز (باراغواي)  
**نائب الرئيس عن أصحاب العمل:** السيد / هيروكي ماتسوي (اليابان)  
**نائب رئيس المؤتمر عن العمال:** السيدة / كاتلين باسكيير (هولندا)

### \* لجنة اعتماد العضوية :

**الرئيس:** السيد / ميخائيل هوبي (نيوزيلاندا)  
**نائب الرئيس عن أصحاب العمل:** السيد / فرناندو مارتينيز (المكسيك)  
**نائب الرئيس عن العمال:** السيد / مينز إيريك أوهورت (الدنمارك)

### \* اللجنة المالية:

**الرئيس:** السيد / نقاش بوتورا (أثيوبيا)

### \* لجنة تطبيق المعايير:

**الرئيس:** السيد / روريكس نوناز مورالاس (بنما)  
**نائب الرئيس عن أصحاب الأعمال:** السيدة / سونيا ريغنبوغن (كندا)  
**نائب الرئيس عن العمال:** السيد / مارك ليமானز (بلجيكا)

### \* لجنة التعاون الإنمائي الفعال:

**الرئيس:** السيد / سيفو نديبلي (جنوب إفريقيا)  
**نائب الرئيس عن أصحاب الأعمال:** السيدة / جاكليين موغو (كينيا)  
**نائب الرئيس عن العمال:** السيد / مودي غويري (السنغال)

### \* لجنة العنف والتحرش في عالم العمل:



**الرئيس : السيد / راكش باتري (كندا)**

**نائب الرئيس عن أصحاب الأعمال : السيدة / ألانا ماتسيون (أستراليا)**

**نائب الرئيس عن العمال : السيدة / ماري كلارك ولكر (كندا)**

**\* لجنة الحوار الاجتماعي و الثلاثية:**

**الرئيس : السيد توم بيفريس (بلجيكا)**

**نائب الرئيس عن أصحاب الأعمال: السيدة / دلفين رودلي (فرنسا)**

**نائب الرئيس عن العمال: السيد / بلامن ديميتروف (بلغاريا)**

### ● 1.1.3- المشاركون في المؤتمر

وفق التقرير الثاني للجنة اعتماد العضوية، بلغ عدد الدول المشاركة في أشغال الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي 168 دولة من مجموع 187 دولة عضو في منظمة العمل الدولية وبلغ عدد أعضاء الوفود المعتمدة بهذه الدورة من المؤتمر 6438 (مقابل 6092 سنة 2017) من بينهم 147 وزيرا ونائب وزير وكتاب دولة بالمؤتمر.

هذا، وشارك في اجتماعات الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018 عدد من الهيئات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية بصفة مراقب ومنها منظمة العمل العربية التي شاركت بوفد يرأسه سعادة السيد/ فاير علي المطيري المدير العام للمنظمة وعضوية كل من:

- السيد/ حمدي أحمد مدير إدارة الحماية الإجتماعية وعلاقات العمل
- السيد/ عماد شريف مدير إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي
- السيد/ رابح مقديش مدير المركز العربي لإدارات العمل
- السيد/ عبد العزيز فرج خبير بمكتب البعثة - جنيف
- السيدة/ زهيرة قصوى مكتب البعثة - جنيف

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في البلدان العربية قد شاركوا في أعمال هذه الدورة لمؤتمر العمل الدولي.

#### 1.1.4- المسائل التي تعهدت بها لجنة اعتماد العضوية

تناولت اللجنة بالدرس بالخصوص المسائل التالية:

- الاعتراضات على تعيين الوفود المشاركة من منظمات أصحاب العمل أو العمّال بالمؤتمر وشملت هذه الاعتراضات عدّة دول عربية كالصومال وجيبوتي وليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس واليمن.

من أهم أسباب هذه الاعتراضات، نجد بالخصوص عدم تحديد عدد من الدول في تشريعاتها لمعايير التمثيلية النقابية والتي على أساسها يتمّ تحديد منظمات أصحاب العمل والعمّال الأكثر تمثيلاً.

- شكاوى لعدم خلاص تكاليف السفر والإقامة للوفود المشاركة من منظمات أصحاب العمل والعمّال.

- شكاوى لوجود فوارق خطيرة وصريحة بين الأعضاء المستشارين الفنيين للوفود الحكومية ووفود أصحاب العمل من حيث التكاليف المحمولة على الحكومات.

ودعت اللجنة الحكومات المعنية حسب الحالة إلى ضرورة الإسراع بتحديد معايير التمثيلية النقابية التي يتمّ على أساسها تحديد منظمات أصحاب العمل والعمّال الأكثر تمثيلاً وإلى الالتزام بدستور منظمة العمل الدولية والاتفاقات الوطنية الخاصة بمشاركة ممثلي منظمات أصحاب العمل والعمّال في مؤتمرات العمل الدولية وكذلك إلى ضرورة تحمّل الحكومات نفقات سفرهم وإقامتهم بجنيف.

واعتمد المؤتمر تقرير اللجنة المضمن بمضبطة الأعمال المؤقت (3ج).

افتتح السيد/ لوك كورتيباك أعمال الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018 بصفته رئيس مجلس إدارة مكتب العمل الدولي، وعبر في كلمته عن تشرفه بأن يعلن افتتاح هذه الدورة للمؤتمر مغتنماً المناسبة للترحيب بالجميع متمنياً أن تستجيب هذه الدورة لتطلّعات وانتظارات المشاركين. وتمّ مباشرة بعد ذلك المرور إلى البند الأول من جدول أعمال هذه الجلسة والمتعلق بانتخاب رئيس هذه الدورة.

وفي هذا المجال قدّمت السيدة جياه بايك (جمهورية كوريا) ورئيسة فريق الحكومات ترشيح السيد سمير مراد وزير العمل بالمملكة الأردنية الهاشمية لرئاسة الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي، وقد تمّت المصادقة على هذا الترشيح بإجماع فريق الحكومات. هذا، ولاقى هذا الترشيح تأييد كل من فريق أصحاب العمل وفريق العمّال.

وبعد أن تمّت دعوة السيد سمير مراد لتولّي رئاسة المؤتمر والقائه كلمة عبّر فيها عن الشرف الذي ناله ومن خلاله المملكة الأردنية الهاشمية التي يمثلها لإعطائه الثقة لرئاسة هذه الدورة لمؤتمر العمل الدولي وكذلك شكره للفرق الثلاثة التي أيّدت بالإجماع ترشيحه لهذا المنصب مؤكداً أنه سوف لن يدّخر أي جهد لتكفل رئاسته لهذه الدورة للمؤتمر بالنجاح والتوفيق.

وبعد ذلك، تمّ استكمال تشكيل هيئة رئاسة المؤتمر بانتخاب النواب الثلاث لرئيس المؤتمر وتشكيل هيئات مكاتب الفرق واللجان النظامية واللجان الفنية المكلفة بمناقشة البنود الفنية المدرجة بجدول أعمال المؤتمر وذلك على النحو المذكور بالقسم الأول من التقرير.

### 2.1.2- تعليق العمل بعدة أحكام من نظام العمل لمؤتمر العمل الدولي وإجراءات أخرى

وفق جدول الأعمال، نظرت الجلسة العامة في القرارات المقترحة اتخاذها في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر والخاصة بتعليق العمل بعدة أحكام لنظام العمل لمؤتمر العمل الدولي وإجراءات أخرى وذلك في انتظار تعديل هذا النظام.

ويهدف تعليق العمل بهذه الأحكام إلى وضع مختلف التغييرات المقترحة لتحسين سير العمل بالمؤتمر وخاصة التغييرات التي أصبحت ضرورية للتخفيف في مدّته ويشمل التعليق أيضاً أشغال الجلسة العامة وكذلك أعمال اللجان.

وبالنسبة للإجراءات الأخرى، فهي تشمل كل الإجراءات الضرورية لبداية أشغال المؤتمر بما في ذلك بعض الإجراءات التي وضعتها في السابق اللجنة التنظيمية كتحديد تاريخ انتهاء تسجيل المتحدثين في الجلسة العامة والمصادقة على خطة العمل المؤقتة للمؤتمر واعتماد عدّة مقترحات

تهدف إلى تسهيل أعمال المؤتمر واللجان وتوجيه الدعوات للمنظمات الدولية غير الحكومية للمشاركة في أشغال هذه اللجان (وردت هذه المقترحات بمضبطة الأعمال المؤقت رقم 1 أ) هذا وتمّت المصادقة على هذه المقترحات.

## ● 1.2.3- تقارير المدير العام لمنظمة العمل الدولية ومجلس الإدارة (البند الأول) —————

### 1.2.3.1- تقارير المدير العام لمنظمة العمل الدولية

قدّم المدير العام لمنظمة العمل الدولية في الجلسة الافتتاحية كلمة استعرض فيها رؤيته لأشغال هذه الدورة لمؤتمر العمل الدولي، كما قدّم تقريره تحت عنوان " مبادرة النساء في العمل: الدفع قُدماً نحو المساواة " وكذلك ملحق تقريره المتعلق بوضعية العمّال بالأراضي العربية المحتلة وختم كلمته بتقديم تقريره تحت عنوان " تنفيذ برنامج منظمة العمل الدولية 2016 – 2017 . (ورد هذا التقديم بمضبطة الأعمال المؤقت رقم 11أ).

### 1.2.3.2- تقارير مجلس الإدارة حول أنشطة المجلس خلال السنة المنقضية

قدّم رئيس مجلس الإدارة تقريره حول أنشطة مجلس الإدارة خلال الفترة ما بين يونيو/حزيران 2017 ويونيو/حزيران 2018 (وردت هذه الوثيقة بالتقرير 1ج). كما قدّم كل من الناطق باسم فريق أصحاب العمل وفريق العمّال كلمة استعرض فيها وجهات نظر كل فريق حول أشغال هذا المؤتمر.

### 1.2.3.3- مناقشة تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية

تداول خلال الجلسات العامة للمؤتمر حوالي 300 متحدّثاً على أخذ الكلمة لمناقشة تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية تحت عنوان " مبادرة النساء في العمل: الدفع قُدماً نحو المساواة " وتناولت الكلمات وجهات النظر حول المواضيع المدرجة بجدول أعمال المؤتمر وبعض المواضيع الأخرى التي تحظى باهتمام بعض الوفود على الصعيد المحلي وساهمت الوفود العربية كالعادة في هذه المناقشة حيث أنّه إلى جانب كلمة سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية التي بيّن فيها رأي المنظمة من مختلف المواضيع المدرجة بجدول أعمال المؤتمر مثيراً بعض المسائل التي تشغل بال أطراف الإنتاج الثلاث في الوطن العربي (مرفق الكلمة) وكلمة رئيس المجموعة العربية تداولت عدّة وفود عربية بأطرافها الثلاث في أخذ الكلمات. وعلى الرغم من تطرّقها للوضع الكارثي والمأساوي الذي يعيشه العمّال والشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي، فإنّ غالبية الوفود غير العربية لم تتطرّق إلى هذه المسألة بالرغم من أنّ هذا الموضوع يمثل أحد البنود القارّة في المؤتمر.



## 2- نتائج أعمال اللجان الفنية القارة واللجان الخاصة بهذه الدورة للمؤتمر

### 2. 1- اللجنة المالية (البند الثاني)

عقدت اللجنة المالية التي تضمّ ممثلي الحكومات الاجتماع الأول بتاريخ 1 جوان / حزيران 2018، وتمّ انتخاب سعادة السفير نقاش بوتور M.Negash Kebret Batora من أثيوبيا رئيساً ومقرراً والسيد بيونغ هي كوون M.Byeong Hee Kwon من الجمهورية الكورية نائباً للرئيس.

#### 2. 1- 1- تحصيل مساهمات الدول الأعضاء

يتضمن التقرير المعروض على اللجنة جدول خاص بمساهمات الدول الأعضاء (تفاصيل العمليات بين 31 ديسمبر / كانون الأول 2017 و 18 ماي / أيار 2018). ولقد بلغ إجمالي المساهمات التي تمّ تحصيلها سنة 2018 مبلغ 273045433 فرنك سويسري. ويشمل هذا المبلغ 211338569 فرنك سويسري تمثل المساهمات بعنوان سنة 2018 و 61706864 فرنك سويسري تمثل المتأخرات من المساهمات.

#### 2. 1- 2- التقرير المالي للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر / كانون الأول 2017

درست اللجنة التقرير المالي للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر / كانون الأول 2017 وأوصت المؤتمر باعتماده.

#### 2. 1- 3- جدول المساهمات في ميزانية 2019

درست اللجنة جدول المساهمات في ميزانية 2019 وأوصت المؤتمر باعتماده. وتجدر الإشارة إلى أنّ الدول العربية قد حافظت على نفس نسب المساهمات مقارنة مع نسب مساهماتها في ميزانية 2017 (مرفق جدول نسب مساهمات الدول العربية في ميزانية منظمة العمل الدولية لسنة 2019)

#### 2. 1- 4- تركيبة المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية

درست اللجنة مسألة تجديد نيابة 5 قضاة للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية وأوصت المؤتمر باعتماد القرار المتعلق بتركيبة المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية والقاضي بتجديد نيابة السيد/ جيزاب بربغالو M.Guiseppa Barbagallo من إيطاليا والسيدة/ فاطوماتا دياكيتي Mme Fatoumata Diakité من ساحل العاج والسيدة/ دولاراس ينسان Mme Dolores Hansen من كندا والسيد مخائيل مور M. Michael Moore من أستراليا والسيد/ هونغ راولنس Sir Hush Rawlins من سان كريس ونفيس وذلك لمدة 3 سنوات.



## ● 2. 1. 5- تعيينات في لجنة المعاشات لأعوان مكتب العمل الدولي (اللجنة المختلطة للصندوق المشترك لمعاشات أعوان الأمم المتحدة)

درست اللجنة مسألة تعيين عضو مناوب بلجنة المعاشات لأعوان مكتب العمل الدولي وأوصت باعتماد القرار القاضي بتعيين السيد/ بيار كوتاز M. Pierre Coutaz عضواً مناوباً بلجنة المعاشات لأعوان مكتب العمل الدولي (اللجنة المختلطة للصندوق المشترك لمعاشات أعوان الأمم المتحدة) وذلك بمفعول فوري ولمدة تنتهي يوم 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2019.

هذا واعتمد المؤتمر تقرير اللجنة المالية وكل القرارات الخاصة بالمسائل والتي تناولتها اللجنة بالدراسة.

### جدول نسب مساهمات الدول العربية في ميزانية منظمة العمل الدولية لسنة 2019

الدولة	نسبة المساهمة في ميزانية منظمة العمل الدولية لسنة 2019
الجزائر	0,161
السعودية	1,147
البحرين	0,044
جيبوتي	0,001
مصر	0,152
الإمارات	0,604
العراق	0,129
الأردن	0,020
الكويت	0,285
لبنان	0,046
ليبيا	0,125
المغرب	0,054
موريتانيا	0,002
عمان	0,113
قطر	0,269
الصومال	0,001
السودان	0,010
سوريا	0,024
تونس	0,028
اليمن	0,010



### 2.2.1- المسائل الإجرائية

تشكلت لجنة تطبيق الاتفاقيات وتوصيات العمل الدولية وفقا للمادة 7 من نظام العمل بمؤتمر العمل الدولي وذلك للنظر في البند الثالث المدرج بجدول الأعمال والمتعلق بمعلومات وتقارير عن تطبيق الاتفاقيات وتوصيات العمل الدولية ، وضمت اللجنة 228 عضوا ( 115 عضو حكومي، 8 أعضاء أصحاب عمل و105 عضو عمالي) . وضمت أيضا 11 عضوا حكومي مناب، 81 عضو أصحاب عمل مناب و166 عضو عمالي مناب، وحضرت كذلك أشغال اللجنة 33 منظمة دولية غير حكومية بصفة ملاحظ.

وتكوّن مكتب رئاسة اللجنة على النحو التالي :

- السيد / روريكس نوناز مورالاس ، حكومة بنما : رئيسا
- السيدة/ سنيا روغبوغن، أصحاب عمل كندا : نائبا لرئيس عن فريق أصحاب العمل
- السيد / مارك ليماتر، عمال بلجيكا نائبا لرئيس عن فريق العمال
- السيد / بارتيك رشفورد ، حكومة إيرلندا : مقررًا .

### 2.2.2- أعمال اللجنة

ووفقا لما جرى عليه العمل، دارت أعمال اللجنة في ثلاثة أجزاء استنادا إلى تقرير لجنة الخبراء:

- **الجزء الأول** : مناقشة عامة حول تقرير لجنة الخبراء
- **الجزء الثاني** : مناقشة حول الدراسة الاستقصائية
- **الجزء الثالث** : دراسة الحالات الفردية .

#### 2.2.2.1- المناقشة العامة

حسب التقليد المتبع، بدأت اللجنة أشغالها بمناقشة حول المسائل العامة المتعلقة بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات وحول مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المتعلقة بمعايير العمل الدولية وفق دستور منظمة العمل الدولية. وخلال هذه المناقشة العامة ، تمّ الرجوع إلى الجزء الأول من تقرير لجنة الخبراء لتطبيق الاتفاقيات والتوصيات .

#### 2.2.2.2- المناقشة حول الدراسة الاستقصائية العامة

أجرت اللجنة مناقشة حول المسائل التي تناولتها الدراسة الاستقصائية العامة التي أعدتها لجنة الخبراء والتي تناولت هذه السنة تحت عنوان " ضمان وقت عمل لائق في المستقبل " 16 أداة قانونية (9 اتفاقيات وبروتوكول و6 توصيات) لها علاقة بالموضوع وهي الاتفاقية رقم1 بشأن مدة

العمل (صناعة) الصادرة سنة 1919 ، الاتفاقية رقم 14 بشأن الراحة الأسبوعية (صناعة) الصادرة سنة 1921 ، الاتفاقية رقم 30 بشأن مدة العمل (تجارة ومكاتب) الصادرة سنة 1930 ، الاتفاقية رقم 47 بشأن نظام العمل بأربعين ساعة الصادرة سنة 1935 ، الاتفاقية رقم 89 بشأن العمل الليلي (نساء) (معدّلة) الصادرة سنة 1948 ، بروتوكول 1990 المتعلق بالاتفاقية بشأن العمل الليلي (نساء) (معدّلة) ، الاتفاقية رقم 106 بشأن الراحة الأسبوعية (تجارة ومكاتب) الصادرة سنة 1957 ، الاتفاقية رقم 132 بشأن الإجازات مدفوعة الأجر (معدّلة) الصادرة سنة 1970 ، الاتفاقية رقم 171 بشأن العمل الليلي الصادرة سنة 1990 الاتفاقية رقم 175 بشأن العمل لوقت جزئي الصادرة سنة 1994 والتوصية رقم 13 بشأن العمل الليلي للنساء (الزراعة) الصادرة سمو 1920 والتوصية رقم 98 بشأن الإجازة خالصة الأجر الصادرة سنة 1954 والتوصية رقم 103 بشأن الراحة الأسبوعية (التجارة والمكاتب) الصادرة سنة 1957 والتوصية رقم 116 بشأن التخفيض في مدة العمل الصادرة سنة 1962 والتوصية رقم 172 بشأن العمل الليلي الصادرة سنة 1990 والتوصية رقم 182 بشأن العمل لوقت جزئي الصادرة سنة 1994.

مثّلت هذه المناقشة مناسبة لوفود عدد من الدول المشاركة في أعمال اللجنة ومن بينها دول عربية (مصر، الجزائر، المغرب، لبنان) لاستعراض منظومتها التشريعية في مجال وقت العمل ومدى الالتزام بأحكام هذه الأدوات القانونية وكذلك توضيح الصعوبات التي تحول دون المصادقة على هذه الأدوات القانونية .

## 2.2.2-3 الاستنتاجات

توصلت اللجنة عقب مناقشة الدراسة الاستقصائية إلى عدّة استنتاجات نذكر أهمها:

- أكّدت اللجنة على أنّ تنظيم وقت العمل له انعكاس كبير على الصحة البدنية والذهنية للعامل وعلى التوازن بين الحياة المهنية والحياة الخاصة وعلى مساهمة العمّال في المجتمع وعلى السلامة في مكان العمل والتنافسية والمرونة والانتاجية واستدامة المؤسسات. وحسب اللجنة فإنّ إيجاد توازن بين حماية العمّال وحاجيات المؤسسات يبقى هدف هام لبلوغ العدالة الاجتماعية. وترى اللجنة أنّ هذا له أكثر أهمية في إطار المسار الواسع للتغيير الذي يشهده اليوم عالم العمل.

- أشارت اللجنة إلى أنّ التحولات الجارية في عالم العمل والناجمة عن تقدم وتطور التكنولوجيا والاتصالات قد غيّرت عددا من الأبعاد التقليدية للوقت ولفضاء العمل ولها انعكاس على تنظيم العمل وأشارت اللجنة بالخصوص على أنماط العمل الجديدة كالعمل عن بعد والعمل بالمنصات الرقمية وذكّرت اللجنة أنّ هذه الأنماط الجديدة للعمل يتمّ دراستها في إطار مبادرة مستقبل العمل .

- ترى اللجنة أنه من الأهمية بمكان اعتماد إطار قانوني مناسب حول وقت العمل لحماية العمّال وضمان قواعد لعبة عادلة لأصحاب العمل وسجلت اللجنة أنّ للشركاء الاجتماعيين دور هام، عبر الحوار

الاجتماعي والمفاوضة الجماعية، في وضع القواعد وتحديد الخطوط التوجيهية لوقت العمل لضمان طرق عمل أكثر تلاؤماً مع الحاجيات الحقيقية لأصحاب العمل والعمال .

## 2.2.2- وسائل العمل الممكنة لمنظمة العمل الدولية

### \* نشاط معياري

- ترى اللجنة أنّ استنتاجات الدراسة الاستقصائية والنقاش الذي دار حولها تعتبر مساهمة ضرورية في إطار الاجتماع الثلاثي للخبراء إذا ما انعقد كما تمت الإشارة إلى ذلك بالفقرة 21 للاستنتاجات الخاصة بالمناقشة المتكررة بشأن الحماية الاجتماعية المعتمدة من المؤتمر سنة 2015 .
- ترى اللجنة أيضاً أنّ الدراسة الاستقصائية وكذلك تقرير هذه المناقشة ونتائجها يجب أن تساهم في أعمال فريق العمل الثلاثي لآلية دراسة المعايير حول هذه المسألة .

### \* التعاون للتطوير والمساعدة الفنية

نظراً لكون عدد من الدول الأعضاء قد عبّرت عن حاجتها للمساعدة الفنية في المسائل المرتبطة بوقت العمل، فإنّ اللجنة أعلنت أنها تنتظر أن يقدم المكتب المساعدة الفنية المطلوبة وأن يواصل القيام بالأبحاث التي تمكّن من التعرف على الأجوبة الممكنة للواقع الحالي في هذا المجال ومن ضمنها الاستراتيجيات الجديدة والمندمجة التي توفّق بين حاجيات العمال في ما يتعلق بالتوازن بين الحياة المهنية والحياة العائلية والحياة الخاصة من جهة وحاجيات المؤسسات أكثر فأكثر في اقتصاد مندمج وتنافسي .

## 2.2.3- تنفيذ الالتزامات من طرف الدول الأعضاء

### 2.2.3.1- موافاة المكتب بالتقارير المطلوبة وفقاً للمادتين 19 و22 من دستور منظمة العمل الدولية

خصّصت اللجنة كعادتها وقبل الشروع في دراسة الحالات الفردية إحدى جلساتها للاستماع إلى التوضيحات المقدمة من الدول المعنية حول أسباب عدم الوفاء بالالتزامات الدستورية الخاصة بالمعايير.

تعلقت الحالات بالخصوص بعدم تقديم التقارير حول تطبيق الاتفاقيات المصادق عليها منذ سنتين أو أكثر (الفقرة 28 من التقرير العام) ، عدم تقديم التقرير الأول حول تطبيق الاتفاقيات المصادق عليها (الفقرة 29 من التقرير العام) ، عدم تقديم الأجوبة على ملاحظات لجنة الخبراء (الفقرة 34 من التقرير العام) وعدم تقديم التقارير حول الاتفاقيات غير المصادق عليها والتوصيات منذ الخمس سنوات الأخيرة (الفقرة 74 من التقرير العام) ، عدم عرض الأدوات القانونية على السلط المختصة بالتصديق عليها (الفقرة 85 من التقرير العام) وعدم ذكر خلال الثلاث سنوات الأخيرة المنظمات الأكثر تمثيلاً

لأصحاب العمل والعمّال التي تمّ موافاتها بنسخ من التقارير والمعلومات المرسلة إلى مكتب العمل الدولي (الفقرة 31 من التقرير العام).

- شملت هذه الحالات عددا كبيرا من الدول الأعضاء من بينها 8 دول عربية (مقابل 7 دول في السنة الماضية) دعيت لتقديم توضيحات أمام اللجنة حول أسباب عدم الوفاء بالتزاماتها الدستورية.
- أكّدت اللجنة مرّة أخرى على الأهمية القصوى لإرسال التقارير من طرف الدول الأعضاء حتى تتمكن لجنة الخبراء من دراسة مدى احترام هذه الدول لالتزاماتها.
- تعهدت حكومات الدول المدعوة بتقديم توضيحات إلى اللجنة بما في ذلك الدول العربية المعنية بتنفيذ التزاماتها المتعلقة بإرسال التقارير المطلوبة .

## 2.2.3- دراسة الحالات الفردية

درست اللجنة هذه السنة 24 حالة فردية . وتعلقت هذه الحالات بخروقات لـ 18 اتفاقية ( الاتفاقيات الثمانية المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل، الاتفاقيات الأربعة المتعلقة بالحوكمة و6 اتفاقيات فنية) وتوزعت الحالات التي شملت أغلبها الاتفاقيات الأساسية في العمل ( 16 حالة من جملة 24) على النحو التالي :

- 1) الاتفاقية رقم 87 بشأن الحرية النقابية وحماية الحق النقابي (6 حالات)
- 2) الاتفاقية رقم 98 بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية (3 حالات)
- 3) الاتفاقية رقم 29 بشأن العمل الجبري ( حالتان (2) )
- 4) الاتفاقية رقم 100 بشأن المساواة في الأجور ( حالة واحدة )
- 5) الاتفاقية رقم 105 بشأن منع العمل الجبري (حالة واحدة)
- 6) الاتفاقية رقم 111 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة (حالة واحدة)
- 7) الاتفاقية رقم 138 بشأن السن الأدنى (حالة واحدة)
- 8) الاتفاقية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال (حالة واحدة)

- شملت الحالات الفردية الاتفاقيات الأربعة المتعلقة بالحوكمة أو الإدارة السديدة أو ما كانت تسمى الاتفاقيات ذات الأولوية : الاتفاقية رقم 81 بشأن تفتيش العمل (صناعة وتجارة) (حالتان) والاتفاقية رقم 129 بشأن تفتيش العمل (زراعة) (حالتان) والاتفاقية رقم 122 بشأن سياسة العمالة (حالة واحدة) والاتفاقية رقم 144 بشأن المشاورات الثلاثية في مجال المعايير (حالة واحدة) .

- بقية الحالات التي شملتها الحالات الفردية تخصّ الاتفاقية رقم 1 بشأن مدة العمل والاتفاقية رقم 14 بشأن الراحة الأسبوعية والاتفاقية رقم 19 بشأن المساواة في المعاملة في مجال إصابات العمل





والاتفاقية رقم 30 بشأن مدة العمل والاتفاقية رقم 106 بشأن الراحة الأسبوعية والاتفاقية رقم 131 بشأن الحد الأدنى للأجور.

- في ما يخص الدول العربية ناقشت اللجنة (3 حالات) فردية تتعلق بـ : **الجزائر** بخصوص الاتفاقية رقم 87 بشأن الحرية النقابية وحماية الحق النقابي، **البحرين** بخصوص الاتفاقية رقم 111 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة، **ليبيا** بخصوص الاتفاقية رقم 122 بشأن سياسة العمالة .

- خلال مناقشة الحالات الثلاثة لقيت حكومات الدول العربية تأييدا واسعا من مندوبي الحكومات وأصحاب العمل، وقد أشاد أغلبهم بالخطوات الإيجابية التي ما انفكت تقوم بها هذه الحكومات في اتجاه ملاءمة تشريعاتها مع أحكام اتفاقيات العمل الدولية المعنية بما يستجيب لملاحظات لجنة الخبراء.

## 2. 3- لجنة التعاون الإنمائي الفعال (البند الرابع / مناقشة عامة)

### 2. 3. 1- المسائل الإجرائية

- شكّلت لجنة لإجراء مناقشة عامة حول البند الرابع بجدول أعمال المؤتمر والمتعلق بموضوع " التعاون الإنمائي الفعال دعماً لأهداف التنمية المستدامة " وذلك على أساس التقرير الذي أعده مكتب العمل الدولي للغرض ( التقرير الرابع بعنوان " التعاون الإنمائي الفعال دعماً لأهداف التنمية المستدامة ) .

وقد تكوّن مكتب اللجنة على النحو التالي:

- السيد / سيفو نديلي، M.Sipho Ndelele (حكومة جنوب إفريقيا) ، رئيساً

- السيدة/ جاكلين موغو، Mme.Jacqueline Mugo (أصحاب عمل كينيا)، نائبة للرئيس عن أصحاب العمل

- السيد/ مودي غيرو، M.Mody Guiro (عمّال السنغال)، نائب للرئيس عن العمّال

- السيد/ يوتونغ ليو M.Youtong Lui (حكومة الصين) ، مقرر

### 2. 3. 2- أعمال اللجنة

استهلت اللجنة أعمالها بنقاش مختصر: بيانات أولية ساهم فيها بالخصوص ممثل المدير العام للمنظمة والسكرتير العام للمؤتمر (السيد موسى عمرو، المدير العام المساعد للبرامج الخارجية والشراكات).

ثم جرت مناقشة مستفيضة حول النقاط الأربعة المقترحة للنقاش بشأن مستقبل التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية والواردة بالقسم الثامن من التقرير الرابع الخاص بالموضوع. وهذه النقاط التي تمّ تناولها كل على حدة هي الآتية:



(أ) كيف يمكن أن يتكيف التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية مع السياق الجديد بهدف دعم الهيئات المكوّنة على أحسن وجه، على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وكافة جوانب العمل اللائق التي تنادي بها ولا سيّما هدف التنمية المستدامة 8 الذي يدعو إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق، وغير ذلك من الأهداف ذات الصلة بالنسبة لمنظمة العمل الدولية؟

(ب) تقدم منظمة العمل الدولية قيمة مضافة محددة من خلال برنامجها المعياري وهيكلها الثلاثي ومبادئ وممارسات الحوار الاجتماعي. وفي ضوء نهج برنامج عام 2030 القائم على الحقوق، ماذا يمكن القيام به لتعزيز الصلة بين هذه القيمة المضافة لمنظمة العمل الدولية والتعاون الإنمائي، وكيف يمكن تحديدًا للتعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية أن يساعد على التصدي فعليًا للثغرات على المستوى الوطني، من حيث التصديق على معايير العمل الدولية وتنفيذها ومن حيث الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي؟

(ج) في ضوء إصلاح الأمم المتحدة على المستوى القطري، كيف يمكن للتعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية أن يدعم هيئاتها المكوّنة على أحسن وجه في تسهيل اتساق السياسات وإدماج العمل اللائق في الاستراتيجيات الإنمائية والميزانيات الوطنية؟ وكيف يمكن استخدام البرامج القطرية للعمل اللائق استخدامًا استراتيجيًا باعتبارها وسيلة قائمة على الطلب، لإشراك الهيئات المكوّنة لمنظمة العمل الدولية بشكل فعّال في إدماج برنامج العمل اللائق المتكامل والمساواة بين الجنسين في التخطيط الإنمائي الوطني وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؟

(د) في سياق تمويل التنمية والشراكات واتجاهات التمويل الابتكاري - التي يجري تعزيزها أيضًا في عملية إصلاح الأمم المتحدة - ما هي أدوار ومسؤوليات الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمّال والمكتب في ضمان تحقيق نتائج العمل اللائق على المستوى الوطني بشكل عام؟ وما هو المزيج الأمثل للشراكات والطرائق، بما في ذلك مع قطاع الأعمال والمجتمع المدني، من أجل تمويل التعاون الإنمائي الفعّال والمسؤول لمنظمة العمل الدولية تمويلًا ملائمًا؟

وفي جلستها الخامسة، تمّ تكوين فريقا للصياغة يضمّ 4 أعضاء عن كل فريق تولى اعداد مشروع الاستنتاجات. وكان هذا المشروع موضوع مناقشات ثرية.

وأمكن للجنة النظر في عديد التعديلات والتعديلات الفرعية.

وفي جلستها الختامية، اعتمدت اللجنة التقرير المتعلق بسير أعمالها ونص الاستنتاجات كما تمّ تعديله والقرار المصاحب [مرفق محضر الأعمال المؤقت (7) أ] المتضمّن لاستنتاجات لجنة التعاون الإنمائي الفعّال (البند الرابع)

ونذكر في ما يلي بعض المسائل التي تمّ التركيز عليها في المناقشات:

- إنّ التعاون الإنمائي لا يمكن أن يكون فعّالًا بصفة كاملة إلا إذا ارتكز الإصلاح المزمع ادخاله على

نظام الأمم المتحدة على مسار اندماجي وتشاركي يأخذ بالاعتبار حاجيات وأولويات البلدان.

- إنَّ التعاون الإنمائي يجب أن يركز على مساهمات الشركاء الفنيين والماليين وكذلك على آليات مستحدثة ومانحين غير تقليديين على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف بما في ذلك في إطار التعاون جنوب جنوب.

- يجب على منظمة العمل الدولية أن تحسّن فعالية أنشطتها من خلال اعتماد التصرف القائم على النتائج وأن تشجّع إقامة شراكات متعددة الأطراف تتعلق بمبادرات مشتركة لفائدة أجندة العمل اللائق.

- يجب على المنظمة أن تعطي مستقبلا أهمية لتنمية الحصول على عمل لائق والحماية الاجتماعية مع مواصلة تعزيزها للحوار الاجتماعي والثلاثية.

- يجب على منظمة العمل الدولية أن تلائم تدخلاتها على الميدان وأن تشارك بصفة نشيطة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتخاذ القرارات الضرورية لتحسين نظام المنسقين المقيمين مع المحافظة على خصوصيتها التي تقوم على تركيبها الثلاثية الفريدة وعلى الحوار الاجتماعي.

- لضمان المتابعة والتقييم الفعّال للأثر الحقيقي لأنشطة التعاون الفني، يمكن لمكتب العمل الدولي أن ينشأ قواعد معطيات تحفظ فيها المعلومات حول الممارسات الجيدة والتقدم المسجّل في مجال العمل اللائق والمساواة بين الرجال والنساء ويمكن للدول الأعضاء استعمال هذه القواعد لغاية تخطيط برامجها وتعزيز التعاون بين المؤسسات الجامعية والمجتمع المدني.

- يجب الإقرار بدور معايير العمل الدولية والحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية في أدوات الأمم المتحدة وخاصة في الخطة الإطارية للأمم المتحدة للمساعدة على التنمية وفي تنفيذها أين يجب على منظمة العمل الدولية أن تشارك فيه بصفة نشيطة لتحرص على أن يؤخذ بالاعتبار المسائل المتعلقة بالعمل وضمان نزاهتها وفعاليتها البرامج الوطنية للعمل اللائق.

- لتحسين تناسق السياسات، يجب على منظمة العمل الدولية أن تحرص على أن تشارك وزارات العمل بصفة كاملة في القرارات المتعلقة بالسياسات الواجب اتباعها وأن تتعاون أكثر مع الوزارات المكلفة بالمالية والشؤون الخارجية والتخطيط.

- بالنظر للأهمية القصوى للموضوع، فقد كان الحضور في أعمال اللجنة مكثّفا واستوجبت أعمالها عقد جلسات عديدة ومطوّلة وذلك دون اعتبار جلسات فريق الصياغة.

وأعرب المشاركون من الأطراف الثلاثة - الحكومات وأصحاب العمل والعمال - عن ارتياحهم للنتائج التي تمّ التوصل إليها بفضل الحوار البناء والجدي الذي ساد أعمال اللجنة رغم الصعوبات التي اعترضتها أحيانا وبفضل روح التعاون المثمر ما بين الأطراف الثلاثة وحرصها على تذليل الخلافات والوصول إلى استنتاجات وتوصيات ترقى إلى أهمية الموضوع.

- المشاركة العربية في أعمال اللجنة، كانت جدّ مميزة حيث ساهمت الوفود العربية بصورة نشيطة في المناقشات التي دارت باللجنة سواء في النقاش العام حول النقاط الأربعة المقترحة للنقاش أو في تقديم ومناقشة التعديلات لمشروع الاستنتاجات .

كما تجدر الإشارة إلى مشاركة دولة فلسطين في النقاش العام، حيث أكد عضوها بالخصوص على أنه بالرغم من الاحتلال والحصار والصعوبات التي تعوق التنمية، فإن الحكومة الفلسطينية قد استخدمت جميع الوسائل الممكنة لضمان العمل اللائق وقامت بمأسسة الحوار الاجتماعي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وتم إصدار 3 قوانين تتعلق بالضمان الاجتماعي والأجر الأدنى والأنشطة النقابية.

- اعتمد مؤتمر العمل الدولي تقرير اللجنة والاستنتاجات والقرار المصاحب.

## 2.4- لجنة العنف والتحرش في عالم العمل (البند الخامس / نشاط معياري)

### 2.4.1- المسائل الإجرائية

تم إدراج موضوع العنف والتحرش ضد النساء والرجال في عالم العمل بجدول أعمال الدورة 107 لمؤتمر العمل الدولي (2018) على أساس مناقشة مزدوجة تؤدي إلى اعتماد معايير عمل جديدة.

لقد ضمت اللجنة 515 عضوا (146 عضو حكومي، 185 عضو عن أصحاب العمل، 184 عضو عن العمال).

تشكلت لجنة لمناقشة الموضوع على أساس التقارير التي أعدها مكتب العمل الدولي: التقرير الرابع (1) والتقرير الرابع (2).

وقد تكون مكتب اللجنة على النحو التالي :

- السيد / ريكيش بارتري M. Rakesh Partry (حكومة كندا) : رئيس

- السيدة/ ألانا ماتسيون Mme Alana Matheson (أصحاب عمل استراليا) : نائب رئيس عن أصحاب العمل

- السيدة/ ماري كلارك ولكر Mme Marie Clarke Walker (عمال كندا) : نائب رئيس عن العمال

- السيدة/ كسادو غرسيا Mme Casado Garcia (حكومة المكسيك) : مقررة

عينت اللجنة في جلستها السابعة لجنة صياغة تتكون من 6 أعضاء (عضوين عن كل فريق).

### 2.4.2- أعمال اللجنة

تولت اللجنة في بداية أعمالها إجراء نقاش عام كان مناسبة لاستعراض الوضع في مختلف مناطق العالم والتعرف على الإجراءات الوطنية المعتمدة في عديد الدول للحماية من العنف والتحرش في مجال العمل وكذلك الصعوبات التي تجدها بعض الدول لتكريس هذه الحماية في التشريع والممارسة.

كما استمعت اللجنة إلى مداخلات 9 منظمات غير حكومية مدعوة للمشاركة بصفة مراقب. ثم ناقشت اللجنة الاستنتاجات المقترحة من طرف مكتب العمل الدولي في التقرير الرابع (2) حول مختلف



النقاط ونقاط أخرى اقترحها أعضاء اللجنة.

وكانت المناقشات حول هذه الاستنتاجات والتعديلات المتعلقة بها مستفيضة وتباينت وجهات النظر والمواقف حول العديد من المسائل وبالأخص المفاهيم كالعنف والتحرش حيث أن فريق أصحاب العمل قدّم تعديلاً يهدف إلى افراد لفظ " العنف " ومفهوم لفظ "التحرش" بتعريف مستقل لكل منهما معنيين ذلك بأن التشريعات الوطنية تفرّق بين هذين المفهومين . وقد ساند هذا التعديل مجموعة الاتحاد الأوروبي وعدد من الحكومات الأخرى . وفي المقابل ترى المجموعة الإفريقية وفريق العمال مع تأييد بعض الحكومات الإبقاء على التعريف الوارد بالصيغة الأصلية التي أعدها المكتب والتي تتضمن تعريفاً مشتركاً لمفهوم العنف والتحرش معنيين ذلك بالترابط الوثيق بينها.

واعتمدت اللجنة في الأخير الصيغة الأصلية المقترحة من المكتب والمتضمنة للتعريف المشترك مع إدخال تعديلات بسيطة عليها .

ولقد استأثرت النقطة 10 (الفقرة ي) من الاستنتاجات بالنقاش وأخذت حيزاً من الزمن نتيجة لتباين المواقف، فالصيغة المقترحة من المكتب الواردة بالاستنتاجات تُقرّ حق كل العمال في المساواة وعدم التمييز بما في ذلك مجموعة أو مجموعات من العمال الذين يمكن أن يشملهم العنف والتحرش ومن هذه المجموعات تمّ ذكر العمال المثليين .

ولقد لاقت هذه الصيغة معارضة شديدة من الدول العربية والمسلمة عموماً حيث أن الممثل الحكومي لدولة الكويت الذي تحدث باسم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تسانده حكومات اندونيسيا وإيران واليابان وزمبيا وكذلك حكومة أوغندا التي تحدثت باسم المجموعة الإفريقية أيّدوا تعديل مقدّم من الولايات المتحدة الأمريكية يُقرّ صيغة عامة تنصّ على حماية لكافة العمال بدون تحديد لفئات العمال المشمولين بهذه الحماية وهو ما رفضه ممثلو عدّة حكومات والمجموعة الأوروبية وفريق أصحاب العمل .

وبعد نقاش مطوّل وتبادل للآراء اعتمدت اللجنة صيغة عامة حصل حولها شبه وفاق تتمثل في استعمال عبارة " مجموعة أو أكثر من المجموعات المستضعفة أو المجموعات التي هي في وضعية استضعاف تكون متأثرة بالعنف والتحرش في عالم العمل بشكل غير تناسبي " وبالتالي تمّ التخلي عن تحديد هذه المجموعات علماً وأن هذه العبارة التي اقترحتها حكومة كوبا كمقترح توفيق هي نفسها المستعملة من طرف مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة .

كان على اللجنة أن تحدّد منذ بداية عملها شكل المعايير المطلوب مناقشتها هل تأخذ شكل اتفاقية مكملة بتوصية مثلما ورد في الاستنتاجات المقترحة من مكتب العمل الدولي أم مجرد توصية.

لقد كرّس النقاش العام التوجه السائد بخصوص شكل الأداة أو الأدوات القانونية المقترحة وجاء متوافقاً مع مواقف الأطراف الثلاثة حول هذه المسألة في ردودها على الاستبيان حيث برز صلب اللجنة شبه وفاق حول ضرورة اعتماد اتفاقية مكملة بتوصية لضمان الحماية الفعالة من العنف والتحرش في عالم العمل . وحتى التعديل المقترح من طرف فريق أصحاب العمل والقاضي باعتماد توصية فقط لم يلق تجاوباً لا من فريق العمال ولا من الحكومات .

وتبعاً لذلك واصلت اللجنة بحث الاستنتاجات والتعديلات المتعلقة بها على أساس اتفاقية مكملة



بتوصية يتعلّقان بالعنف والتحرّش في عالم العمل.

توصّلت اللجنة إلى اعتماد استنتاجات حول مختلف النقاط المطروحة وعلى ضوء الوثيقة التي أعدتها لجنة الصياغة. وجاءت هذه الاستنتاجات على النحو التالي :

- استنتاجات تتعلّق بشكل الصكوك وبالتعاريف ( الفقرات 1 إلى 5 )

- استنتاجات بهدف وضع اتفاقية ( الفقرات 6 إلى 15 )

- استنتاجات بهدف وضع توصية ( الفقرات 16 إلى 37 ) .

**[(مرفق محضر الأعمال المؤقت (8 أ) المتضمّن لاستنتاجات لجنة العنف والتحرّش في عالم العمل والمقترحة من أجل اتفاقية تكملها توصية (البند الخامس)]**

وكانت المشاركة العربية في هذه اللجنة مكثفة على غرار مشاركة بقية الوفود بالنظر لأهمية الموضوع. ولقد ساهمت العديد من الدول العربية في مناقشة الاستنتاجات والتعديلات ونشير هنا بالخصوص المشاركة المتميزة لحكومات الكويت التي تحدثت باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومصر وقطر والعراق.

اعتمد مؤتمر العمل الدولي تقرير اللجنة والاستنتاجات التي توصلت إليها . وتبعاً لذلك ستتواصل مناقشة الموضوع في السنة القادمة 2019 لاعتماد معايير عمل دولية جديدة تأخذ شكل اتفاقية مكملّة بتوصية سيتولى مكتب العمل الدولي إعداد مشاريع نصوصها على ضوء المناقشات الحاصلة هذه السنة وإرسالها إلى الدول الأعضاء لأخذ رأيها قبل انعقاد الدورة (108) للمؤتمر لعام 2019 .

## 2. 5- لجنة الحوار الاجتماعي والثلاثية (البند السادس / مناقشة متكررة)

### 2. 5. 1- المسائل الإجرائية

في إطار المناقشة المتكررة حول الهدف الاستراتيجي بشأن الحوار الاجتماعي والثلاثية بموجب متابعة اعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، 2008، شكّلت لجنة الحوار الاجتماعي والثلاثية، ولقد ضمّت 170 عضوا (71 عضو حكومي، 23 عضو من أصحاب العمل و 76 عضو من العمّال).

وتمّ في جلستها الأولى انتخاب مكتب رئاستها على النحو التالي:

- السيد/ توم بفارز، حكومة بلجيكا

- السيدة/ دلفين رودلي، أصحاب عمل فرنسا

- السيد/ بلا من ديمتروف، عمّال بلغاريا والسيدة نكسومالو ماقاولا، حكومة اسواتيني (سوازيلاند سابقا)، مقرر.

وتمّ في الجلسة الخامسة تعيين فريق صياغة مكلف بإعداد مشروع وثيقة نهائية ويتكوّن من 8 أعضاء عن كل فريق.



## 2.5.2.1 - المناقشة العامة:

بدأت اللجنة أشغالها بمناقشة عامة للتقرير السادس بعنوان " الحوار الاجتماعي والثلاثية " الذي أعدّه مكتب العمل الدولي لغاية دراسته بموجب البند السادس من جدول أعمال الدورة 107 لمؤتمر العمل الدولي: مناقشة متكررة حول الهدف الاستراتيجي بشأن الحوار الاجتماعي والثلاثية بموجب متابعة اعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، 2008.

لقد تمّ التأكيد خلال المناقشة العامة على أهمية الحوار الاجتماعي والثلاثية في مواجهة تحديات التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية. فالحوار الاجتماعي يجب أن يكون له دور رئيسي لا فقط في خلق وتوزيع الثروة بل وكذلك في تحمّل التكاليف المرتبطة بالنشاط الاقتصادي بصفة ناجعة وعادلة وغير تمييزية ومحترمة للبيئة، ويجب أن يكون مكملاً هاماً لبرنامج التنمية المستدامة في أفق 2030. خصوصاً وأنّ الدراسات قد بيّنت أنّ المفاوضة الجماعية التي هي أحد أشكال الحوار الاجتماعي تضمن أجور أرفع وتوفّر أكثر أماناً للعمّال وتحدّ من غياب العدالة في البلدان الصناعية وكذلك في البلدان النامية.

## 2.5.2.2 - النقاط المقترحة للنقاش في اللجنة وأهم نتائج النقاشات:

تركّز النقاش حول ثلاث نقاط مقترحة للنقاش وواردة بالتقرير وتتعلّق بـ:

- الصعوبات والامكانيات المرتبطة بتعزيز الحوار الاجتماعي
- كيف يمكن للحوار الاجتماعي أن يصبح أكثر اندماجاً وأن يعالج الصعوبات الحالية والمستقبلية ؟
- كيف يمكن تحسين عمل منظمة العمل الدولية في مجال الحوار الاجتماعي ؟

## \* النقطة الأولى: الصعوبات والامكانيات المرتبطة بتعزيز الحوار الاجتماعي

لقد برزت جملة من الآراء والمواقف والمقترحات من خلال مناقشة هذه النقطة، نذكر منها بالخصوص:

- الحوار الاجتماعي لا يصبح ممكناً إلا في وجود هياكل مؤسسية وقانونية خاصة تجرّ ركيزتها في الإطار التاريخي والسياسي للبلد، وكذلك في وضعيتها الاقتصادية.
- إنّ ما يعرقل الحوار الاجتماعي هو عدم امكانية المنظمات النقابية لأصحاب العمل والعمّال أن تتكوّن أو أن تمثّل أعضائها وكذلك غياب مناخ مناسب يشجّع على الحوار.
- إنّ الحوار الثلاثي في أعلى مستوى يجرى أساساً داخل المجالس الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والمؤسسات المشابهة وهي مؤهلة لإعداد ومراجعة السياسات إذا ما حصلت تغييرات أو كان ذلك ضرورياً.

- إنّ حسن سير هياكل الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني يتوقف على مستوى التحضير والدعم

المالي الممنوح لها وتمثيليتها وقدرتها على تقديم نتائج ملموسة تعكس الإطار الوطني.

- الحوار الاجتماعي الثنائي يبقى ضروريا لتنمية تبادل المعلومات والمفاوضة حول الاتفاقيات الجماعية بخصوص مسائل تتعلق بالتشغيل والصحة والسلامة في العمل وتنظيم العمل والاتفاقات حول الأجور وظروف العمل والتكوين، فالحوار الاجتماعي بدون تدخل من الحكومة يخلق مناخا من الثقة ويمكن من اعداد خطط خصوصية لمواجهة التحديات الحقيقية على المستوى القطاعي وعلى مستوى المؤسسة.

- لا يوجد شكل من أشكال الحوار الاجتماعي أحسن من الآخر، فبالرغم من تركيز منظمة العمل الدولية على الحوار المركزي في أعلى مستوى أو على المستوى القطاعي، فإن الدراسات الصادرة في مارس 2018 عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول المفاوضة الجماعية القائمة على نجاعة أسواق العمل بيّنت أن أجور العمّال الخاضعين لاتفاقات على مستوى المؤسسة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تفوق كمعدل أجور العمّال غير المشمولين باتفاقيات جماعية.

- توجد صعوبات عملية تعوق السير الفعال للحوار الاجتماعي كالتداخل بين بعض أشكال الحوار الاجتماعي الذي من شأنه خلق الازدواجية وقلّة الوقت المخصص للحوار الاجتماعي إلى جانب كون الحوار الاجتماعي لا يقوم دائما على معطيات حقيقية ودقيقة وفي بعض الحالات يكون مستوى التمثيلية غير مرتفع حتى يجرى الحوار في أحسن الظروف.

- من الصعوبات الأخرى التي تحول دون تنمية الحوار الاجتماعي نذكر خاصة : الاهتمام المركز على تسوية النزاعات أكثر من الوقاية منها، عدم فعالية التواصل بين العمال وأصحاب العمل، ضعف نسبة الانخراط النقابي، غياب معطيات بشأن آثار هياكل الحوار، غياب سياسات تهدف إلى تسهيل المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي في الاقتصاد غير المنظّم، تنامي أنماط العمل الجديدة، تكاثر النقابات والمنافسة السلبية داخل نفس الحركة النقابية، غياب معايير واضحة تمكّن من تحديد منظمات أصحاب العمل والعمّال الأكثر تمثيلا، عدم احترام نتائج الحوار الاجتماعي.

- لقد تبين جدوى الحوار الاجتماعي في تجنّب الأزمات وتعزيز القدرة على الصمود كما هو الشأن في تونس والبرازيل وجنوب إفريقيا أين لعبت النقابات دورا هاما في الانتقال نحو الديمقراطية والاندماج في الاقتصاد العالمي وتعزيز معايير العمل.

**\* النقطة الثانية: كيف يمكن للحوار الاجتماعي أن يصبح أكثر اندماجا وأن يعالج الصعوبات الحالية والمستقبلية ؟**

برزت من خلال مناقشة النقطة الثانية عدّة أفكار ومواقف ومقترحات نذكر من أهمها بالخصوص:

- يجب أن تكون المفاوضة الجماعية في محور الجهود الرامية إلى مواجهة التحولات التكنولوجية في عالم العمل والتي تتطلب أكثر فأكثر نتائج وليدة المفاوضة الجماعية وحلول خاصة للعمال الذين هم في وضعية هشّة.

- في ظل النمو الديمغرافي، أصبح الاغراق الاقتصادي والعمل الجبري وظروف العمل السيئة هي العملة الجارية في صفوف العمّال المهاجرين لذلك وجب استشارة الشركاء الاجتماعيين حول سياسات الهجرة، كما وجب على منظمة العمل الدولية أن تستثمر في الاعلانات الدولية حول الهجرة واللاجئين لضمان

## احترام مبادئ الحوار الاجتماعي والثلاثية.

- أمام التهرّم السكاني، وجب على منظمة العمل الدولية تنمية الاستشارات الثلاثية حول اصلاح قانون العمل وقانون التقاعد والحرص على أن لا تكون سياسات المؤسسات المالية الدولية مضرّة بالعمل اللائق.

- وجب على منظمة العمل الدولية أن تقدّم مساعدة للدول الأعضاء حتى تدعم مؤسسات الحوار الاجتماعي الثلاثي كآلية فعالة لإجراء مناقشات حول المسائل الاجتماعية والاقتصادية في عالم العمل.

- وجوب أن يشمل الحوار الاجتماعي الأنماط الجديدة للعمل وأن يغطي العدد المتنامي من الأشخاص الذين يعملون في إطار الأنماط الجديدة للتشغيل ويجب كل ما كان ذلك مناسباً ومتوافقاً مع العرف وممارسات الدول توسيع نطاق تطبيق الاتفاقيات الجماعية لهذا الصنف من العمّال الذين هم غالباً مستثنين من نظام المفاوضة الجماعية.

- إنّ وجود نظام إدارة عمل قوى يعدّ ضروريا لدعم وتنمية الحوار الاجتماعي على مختلف المستويات الوطني والقطاعي وعلى مستوى المؤسسة.

### \* **النقطة الثالثة: كيف يمكن تحسين عمل منظمة العمل الدولية في مجال الحوار الاجتماعي ؟**

تمّ خلال المناقشة حول هذه النقطة التأكيد بالخصوص على ما يلي:

- وفق فريق العمّال، يجب أن تعمل منظمة العمل الدولية على:

\* اتخاذ التزام واضح ومتجدد لفائدة الحوار الاجتماعي والثلاثية يقوم على الاحترام الكامل للاتفاقية رقم 87 والاتفاقية رقم 98 وفي هذا المجال القيام بحملة للتصديق العالمي وغير المسبوق واعطاء دفع للمساعدة المقدمة للدول والأعضاء لتجاوز العراقيل التي تحول دون المصادقة أو التطبيق الفعلي، وتعزيز قدرات الدول الأعضاء للمنظمة لتنمية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية واطلاق مؤشر 2.8.8 من أهداف التنمية المستدامة وصدار تقرير حول الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية بمناسبة مائوية المنظمة.

\* إيلاء عناية خاصة بالعاملين في إطار الأنماط الجديدة للتشغيل والقطاع غير المنظم.

\* وجوب أن تتضمن البرامج الوطنية للنهوض بالعمل اللائق أهداف تتعلق بالمصادقة على اتفاقيات العمل الأساسية واتفاقيات الحوكمة والاتفاقيات الفنية لضمان متابعة أكثر لتوصيات هيكل المراقبة.

\* وجوب تشريك منظمات العمال في اعداد وتنفيذ وتقييم البرامج الوطنية للنهوض بالعمل اللائق وكذلك الخطط الإطارية للأمم المتحدة للمساعدة على التنمية.

\* تنظيم اجتماعين ثلاثيين للخبراء: الأول يخصص لدراسة كيف يمكن للمفاوضة الجماعية أن تمكّن عمال المنصات الرقمية من بلوغ العمل اللائق والتعرف على النقائص في المجال المعياري، والثاني يتناول موضوع الوقاية وتسوية نزاعات العمل الفردية والجماعية والنفاذ إلى محاكم



العمل مع إيلاء عناية خاصة للطرق العملية لآليات تسوية النزاعات على مستوى المؤسسة.

- وفق فريق أصحاب العمل، يجب أن تعمل منظمة العمل الدولية بالخصوص على:

\* تعزيز القدرات في مجال الحوار الاجتماعي وذلك حسب حاجيات وواقع الدول الأعضاء. وفي هذا الإطار، وجب اعداد البرامج الوطنية للعمل اللائق بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

\* وجوب أن تواصل المنظمة مساعدة الدول الأعضاء لتعزيز مؤسسات ومسار الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني بهدف اعداد السياسات الاجتماعية وتشريعات العمل.

\* أن لا تعطي أفضلية لأحد أشكال الحوار الاجتماعي على حساب الأشكال الأخرى، فكل أشكال الحوار هامة ولا يوجد شكل أهم من الآخر.

- وفق الدول الأعضاء، يجب أن تعمل منظمة العمل الدولية بالخصوص على ما يلي:

\* مواصلة الترويج للمصادقة العالمية للاتفاقيتين 87 و 98 وإدراج أدوات قانونية أخرى هامة كالاتفاقية رقم 144 بشأن المشاورات الثلاثية في مجال معايير العمل الدولية والاتفاقية رقم 135 بشأن ممثلي العمال في أنشطتها.

\* أن يكون الحوار الاجتماعي جزء من البرامج الوطنية للعمل اللائق وبرامج التعاون للتنمية والأنشطة الأخرى لمنظمة العمل الدولية.

\* التفكير في وضع معايير عمل خصوصية تتناول مباشرة مواضيع تخص الحوار الاجتماعي والثلاثية واعداد نظام للمتابعة والتقييم لضمان المراقبة المنتظمة لأثر وفعالية الممارسات في مجال الحوار الاجتماعي والثلاثية بالدول الأعضاء.

\* إقامة ملتقى للنقاش المنتظم حول القضايا التي تهمّ عالم الشغل مع الوكالات الدولية للتنمية كالمنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمات أخرى.

\* مواصلة المساعدة الفنية وخاصة في مجال مستقبل العمل وكيفية الاستعداد للمتغيرات المستقبلية.

\* مواصلة اقتراح برامج تكوينية ووضع خبراتها الفنية على ذمة الدول الأعضاء وخاصة في ما يتعلق بالممارسات الجيدة في مجال المفاوضة الجماعية وتسوية نزاعات العمل.

## 2.5.2. 3- مشروع القرار والاستنتاجات

أعدّ فريق الصياغة على ضوء المناقشات التي دارت صلب اللجنة مشروع قرار ومشروع استنتاجات، وقدم أعضاء اللجنة: فريق أصحاب العمل وفريق العمال والحكومات سواء فرادى أو في إطار





المجموعات الإقليمية 35 تعديلا للاستنتاجات المقترحة. وتهدف هذه التعديلات بصفة عامة إلى توضيح بعض المفاهيم وإحكام التناسق بين الأفكار والعبارات وتحسين الصياغة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ عددا من الدول العربية كانت لها مشاركة نشيطة في أعمال اللجنة سواء في النقاش حول الثلاث نقاط المعروضة للنقاش أو في اقتراح التعديلات أو تأييد تعديلات صادرة عن جهات أخرى.

هذا، وتمّ اعتماد القرار والاستنتاجات خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم 7 جوان / حزيران 2018.

**[(مرفق محضر الأعمال المؤقت (6 أ) المتضمّن لاستنتاجات لجنة الحوار الاجتماعي والثلاثية (البند السادس)]**

## 2. 6- اللجنة التنظيمية

تشكّلت هيئة مكتب اللجنة التنظيمية على النحو التالي:

- السيد/ خوان استيبان أغويرو مارتيناز M. Juan Esteban Aguirre Martinez (حكومة البراغواي): رئيسا
- السيد/ هيرويوكي ماتسوي M. Hiroyuki Matsui (أصحاب عمل اليابان): نائب رئيس عن أصحاب العمل
- السيدة/ كاتلين باشيبي (عمّال هولندا): نائبة الرئيس عن العمّال.

وناقشت اللجنة التنظيمية 3 مواضيع تنفيذيا لقرار مجلس إدارة مكتب العمل الدولي الذي اتخذه في الدورة 328 (نوفمبر/ تشرين الثاني 2016) والقاضي بإدراج 3 مواضيع ضمن بنود أعمال الدورة 107 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018 وهي الآتي:

### 2. 6. 1- مقترحات بشأن إلغاء 6 اتفاقيات وسحب 3 توصيات عمل دولية (البند السابع) —

لقد اتخذ مجلس الإدارة قرار إدراج هذه المسألة بعنوان البند السابع بناء على توصيات فريق العمل الثلاثي الخاص بآلية دراسة المعايير الصادرة في اجتماعه الثاني سنة 2016. وتتمثل هذه الأدوات القانونية المقترح إلغاؤها أو سحبها في ما يلي:

- a. الاتفاقية رقم 21 لعام 1926 بشأن تفتيش المهاجرين
- b. الاتفاقية رقم 50 لعام 1936 بشأن انتداب العمّال الأصليين
- c. الاتفاقية رقم 64 لعام 1939 بشأن عقود الاستخدام (العمّال الوطنيون)
- d. الاتفاقية رقم 65 لعام 1939 بشأن العقوبات الجزائية (العمّال الوطنيون)
- e. الاتفاقية رقم 86 لعام 1947 بشأن عقود الاستخدام (العمّال الوطنيون)
- f. الاتفاقية رقم 104 لعام 1955 بشأن إلغاء العقوبات الجزائية (العمال الوطنيون)
- g. التوصية رقم 7 لعام 1920 بشأن مدّة العمل (الصيد البحري)
- h. التوصية رقم 61 لعام 1939 بشأن العمّال المهاجرين
- i. التوصية رقم 62 لعام 1939 بشأن العمّال المهاجرين (التعاون بين الدول).

وعملا بالمادة 19 (الفقرة 9) من دستور منظمة العمل الدولية التي تخوّل للمؤتمر بأغلبية الثلثين وباقتراح من مجلس الإدارة إلغاء الاتفاقيات أو سحب التوصيات إذا تبين أن الاتفاقية فقدت غايتها ولم تعد تقدّم أي مساهمة في تحقيق أهداف المنظمة. وطبقا للمادة 45 مكرّر (الفقرة 3) من نظام العمل بالمؤتمر، أوصت اللجنة التنظيمية المؤتمر باتخاذ قرار عرض مقترح إلغاء الست اتفاقيات وسحب الثلاث توصيات على التصويت النهائي بالمناداة وصادق المؤتمر على القرار الخاص بكلّ اتفاقية وتوصية بصفة منفردة وكذلك على التسع قرارات بصفة جمالية.

## ● 2.6.2- مقترحات بشأن تعديلات اتفاقية العمل البحري لسنة 2006 (البند الثامن) —————

في اجتماعها الثالث المنعقد خلال شهر أفريل / نيسان 2018، اعتمدت اللجنة الثلاثية التي تمّ إنشاؤها وفقا للمادة الثالثة عشرة من اتفاقية العمل البحري مجموعة من التعديلات لمدونة العمل البحري، وتهدف هذه التعديلات إلى ضمان الأجر والامتيازات الأخرى المستحقة للبحارة الذين يتمّ احتجازهم بالسفينة أو خارجها نتيجة أعمال قرصنة أو سطو مسلّح على السفن.

وتمّت المصادقة على هذه التعديلات بأغلبية كبيرة (موافقة 372 عضوا مقابل رفض عضو واحد وامتناع 17 عضو من بينهم عضوا حكومتي مملكة البحرين ودولة الإمارات).

[مرفق محضر الأعمال المؤقت (1ج) المتضمّن التعديلات على مدونة اتفاقية العمل البحري لعام 2006 (البند الثامن)]

## ● 2.6.3- نظام الاجتماعات الإقليمية (تعديلات 2018) —————

صادق مجلس الإدارة في دورته 332 (مارس 2018) على تعديلات لنظام الاجتماعات الإقليمية، وقرّر عرض النظام المعدّل على الدورة 107 لمؤتمر العمل الدولي (مايو/ أيار – جوان/ حزيران 2018). وطبقا لأحكام المادة 38 (فقرة 2) من دستور المنظمة، تمّت دعوة اللجنة التنظيمية لدراسة النظام المعدّل.

وتولّت اللجنة دراسته اعتمادا على مضبطة الأعمال المؤقتة رقم (1 ب) والمتضمّنة للنظام المعدّل مع شرح مختصر للتعديلات، وأوصت اللجنة المؤتمر بإقراره.

هذا، وأقرّ المؤتمر يوم 5 جوان / حزيران 2018 نظام الاجتماعات الإقليمية المعدّل.

### 3- الأحداث والأنشطة التي تمّ تنظيمها على هامش أعمال المؤتمر

#### 3. 1- زيارة 3 رؤساء دول

حظيت هذه الدورة لمؤتمر العمل الدولي بشرف زيارة رؤساء ثلاثة دول ألقوا كلمات في جلسات خاصة وهم:

- فخامة السيد/ خوان مانوال سانتوس M. Juan Manuel Santos / رئيس جمهورية كولمبيا

- فخامة السيد/ مخايل هيجنز M. Michael Higgins / رئيس إيرلندا

- فخامة السيد/ فوستن أرشانج توديرا M. Faustin-Archange Touadéra / رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى

#### 3. 2- الاحتفال بمرور 20 سنة على ميلاد إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل

احتفلت الوفود بأطرافها الثلاث يوم 7 يونيو/ حزيران 2018 بمرور 20 سنة على ميلاد إعلان 1998 منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. هذا الإعلان يميّز بخصوصية تتمثل في كونه يلزم الدول الأعضاء بقطع النظر عن مصادقتها أم لا على اتفاقيات العمل الدولية المعنية باحترام وتنمية وتنفيذ المبادئ الواردة باتفاقيات العمل الدولية المتعلقة بالأصناف الأربعة من الحقوق الأساسية في العمل وهي: الحرية النقابية والاعتراف الفعلي بالمفاوضة الجماعية، القضاء على أشكال العمل الجبري والقضاء الفعلي على عمل الأطفال والقضاء على التمييز في مجال الاستخدام والمهنة.

وقد ألقى بهذه المناسبة كل من السيد غاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية والسيد زايد رعد الحسين المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان وكذلك رئيس فريق الحكومات ورئيس فريق أصحاب العمل ورئيسة فريق العمال كلمات أكدوا فيها بالخصوص على ضرورة مواصلة العمل لضمان تطبيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل تشريعاً وممارسة بما من شأنه تكريس العمل اللائق وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

#### 3. 3- قمة عالم العمل

عقدت على هامش الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي يوم 7 جوان/ حزيران 2018 قمة عالم العمل حول موضوع التشغيل والعمل اللائق في خدمة السلم وتعزيز القدرة على الصمود.

واشتملت هذه القمة على مائدة مستديرة رفيعة المستوى متبوعة بكلمات ألقاها شخصيات مرموقة.

وشارك في هذه المائدة المستديرة التي قامت بتنشيطها السيدة كارولينا روبينو Mme Carolina Rbino مديرة صحيفة البي بي سي الدولية الشخصيات التالية:

- السيد / فليبي غراندي / المفوض السامي للمفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين.
- السيد / هلدردا كوستا M. Helder D Costa / السكرتير العام لقمة السبعة
- السيدة / لوتشيجا لجوبيك لابين Mme Lucija Lujubic-Lepine السفيرة فوق العادة الممثلة الدائمة للبوسنة والهرسك
- السيدة / روكيا تراوري Mme. Rokia Traoré سفيرة من مالي
- السيدة / سيلفيا اسكوفار Mme Sylvia Escovary رئيسة شركة "تربال" من كولومبيا
- السيدة / روزا هيلينا فلوراز غونزالاز Mme Helena Flerez Gouzalez / السكرتير العام لكنفدرالية العمال بكولومبيا.

ولقد تناول المشاركون في هذه المائدة المستديرة 4 مواضيع وعلى وجه الخصوص:

- أهمية إحداث فرص التشغيل والعمل اللائق للمحافظة على السلم.
- التجارب الحديثة على الميدان: مساهمة العمل اللائق في تلبية حاجيات الفئات الهشة وعلى وجه الخصوص النساء والعمال الشبان.
- مساهمة برامج تنمية التشغيل في الوقاية من النزاعات وتحقيق السلم وتعزيز القدرة على الصمود.
- الشراكات الاستراتيجية لدعم السلم وبرنامج التنمية المستدامة والدور الذي يمكن أن تلعبه منظمة العمل الدولية في هذا المجال.

هذا، وأعطت المائدة المستديرة العموم إمكانية المشاركة في النقاش حول المواضيع التالية:

- الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمة العمل الدولية خاصة بواسطة الشراكات الاستراتيجية الجديدة صلب إطار جديد لتحرك دولي يهدف إلى استدامة السلم.
- أهمية وفعالية الاستراتيجيات المندمجة والهادفة إلى تنمية التشغيل والعمل اللائق والحوار الاجتماعي لمواجهة الأسباب العميقة للنزاعات وخاصة في ظرف أزمة اللاجئين وكذلك إلى دعم السلم.

ولقد شارك في هذا النقاش عدد هام من أعضاء الوفود المشاركة بالمؤتمر ومن ضمنهم العضو الحكومي لدولة لبنان وعضو ممثل لأصحاب العمل بتونس (الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية).





# المرفقات



107th Session of the  
International Labour Conference  
*Building a future with decent work*



## المرفقات

### 1- الكلمات:

\* كلمة معالي السيد / مراد زمالي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الجزائري في الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية

\* كلمة سعادة السيد / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية في الملتقى التضامني مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة

\* كلمة الدكتور المهدي الأمين وزير العمل والتأهيل بدولة ليبيا في الملتقى التضامني مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة

\* كلمة الدكتور المهدي الأمين وزير العمل والتأهيل بدولة ليبيا باسم المجموعة العربية في الدورة 107 لمؤتمر العمل الدولي 2018

\* كلمة سعادة السيد / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية في الدورة 107 لمؤتمر العمل الدولي

### 2- ملاحظات المجموعة العربية على تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي حول أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة.

### 3- محاضر الأعمال المؤقت المتضمنة لاستنتاجات اللجان الفنية والتي تمّ اعتمادها من المؤتمر في دورته (107) لعام 2018:

\* محضر الأعمال المؤقت (7 أ) المتضمن لاستنتاجات لجنة التعاون الإنمائي الفعال (البند الرابع)

\* محضر الأعمال المؤقت (8 أ) المتضمن لاستنتاجات لجنة العنف والتحرّش في عالم العمل والمقترحة من أجل اتفاقية تكملها توصية (البند الخامس)

\* محضر الأعمال المؤقت (6 أ) المتضمن لاستنتاجات لجنة الحوار الاجتماعي والثلاثية (البند السادس)

\* محضر الأعمال المؤقت (1 ج) المتضمن للتعديلات على مدونة اتفاقية العمل البحري لعام 2006 (البند الثامن) .